

GC(62)/RES/9

التاريخ: أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

المؤتمر العام

توزيع عام

عربي

الأصل: إنكليزي

الدورة العادية الثانية والستون

البند ١٥ من جدول الأعمال

(الوثيقة GC(62)/17)

تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها

قرار اعتمد في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ خلال الجلسة العامة السابعة

ألف-

التطبيقات النووية في غير مجالات القوى

-١

عام

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يلاحظ أنّ أهداف الوكالة حسبما نصّت عليها المادة الثانية من نظامها الأساسي تشمل "تعزيز وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"،

(ب) وإذ يلاحظ أيضاً أنّ وظائف الوكالة حسبما نصّت عليها الفقرات من ألف-١ إلى ألف-٤ من المادة الثالثة من نظامها الأساسي، تتضمن التشجيع على البحث والتطوير وتعزيز تبادل المعلومات العلمية والتقنية وتدريب العلماء والخبراء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(ج) وإذ يلاحظ أنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة أهابت بالدول والمنظمات الدولية، في القرار ٢٩٢/٦٤، تقديم الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، وبخاصة للبلدان النامية، بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى توفير مياه شرب مأمونة ونقية يسهل الحصول عليها وميسورة الكلفة وتوفير الصرف الصحي للجميع،

(د) وإذ يلاحظ أنَّ الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرَّت، في قرارها ٢٨٨/٦٦، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، وهي وثيقة تسلِّم بأهمية تعزيز القدرات الوطنية والعلمية والتكنولوجية لتحقيق التنمية المستدامة، وتدعم تحقيقاً لهذه الغاية بناء القدرات في مجالي العلوم والتكنولوجيا وتمكين النساء والرجال على حد سواء من المساهمة في تلك القدرات والاستفادة منها، بأساليب منها التعاون بين مؤسسات البحوث والجامعات والقطاع الخاص والحكومات والمنظمات غير الحكومية والعلماء.

(هـ) وإذ يقدِّر اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار A/RES/70/1)، وإذ يرحِّب بما تضطلع به الأمانة من أنشطة تسهم في دعم التنمية المستدامة وحماية البيئة،

(و) وإذ يلاحظ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١٢/٧١ الذي أيَّد الإعلان المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل" الذي يدعو جميع الجهات المعنية إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة،

(ز) وإذ يشدِّد على أهمية اتفاق باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف (مؤتمر الأطراف ٢١) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

(ح) وإذ يلاحظ الاستراتيجية المتوسطة الأجل على النحو الذي أشار إليه مجلس المحافظين،

(ط) وإذ يحيط علماً بوثيقة "استعراض التكنولوجيا النووية لعام ٢٠١٨" (الوثيقة GC(62)/INF/2)،

(ي) وإذ يشدِّد على أنَّ العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية تتناول طائفة عريضة من الاحتياجات الإنمائية البشرية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للدول الأعضاء وتسهم في تلبيتها، في مجالات مثل الصحة، والتغذية، والأغذية والزراعة، والموارد المائية، والبيئة، والصناعة، والمواد، والطاقة، وإذ يلاحظ أنَّ دولاً أعضاء عديدة، نامية ومتقدمة النمو، تستفيد من تطبيق التقنيات النووية في جميع المجالات الواردة أعلاه.

(ك) وإذ يقرُّ بنجاح الدراسات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا في تعزيز التواصل العلمي وبإسهام تلك المشاريع في تدريب المدربين،

(ل) وإذ يسلم بكون المراكز المتعاونة مع الوكالة تدعم الوكالة في الاضطلاع بولايتها الرامية إلى تشجيع البحث والتطوير وتعزيز تبادل المعلومات العلمية والتقنية وتدريب العلماء والخبراء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(م) وإذ يسلم بالحاجة إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية المتقدِّمة في التدبير العلاجي للأمراض، بما فيها السرطان، وإذ يدرك ضرورة وضع مؤشِّرات أداء لقياس هذه القدرة،

(ن) وإذ يُقرُّ بما تقوم به الوكالة من عمل في صيانة وتطوير قواعد البيانات التي تزود الدول الأعضاء بمعلومات عن التوزيع الدولي لتكنولوجيات العلاج الإشعاعي والطب النووي، وعن شبكة الوكالة/منظمة الصحة العالمية لمختبرات المعايير الثانوية لقياس الجرعات، وشبكات مراجعة قياس الجرعات،

(س) وإذ يُقرُّ بأنَّ إجراء استعراضات نظراء خارجية مستقلة، في إطار برنامج شامل لضمان الجودة، يُعدُّ وسيلة فعالة لتحسين جودة ممارسة الطب الإشعاعي، وإذ يُقدِّر الجهود التي تبذلها الأمانة في تطوير آليات استعراضات النظراء في مجالات الطب النووي وعلم الأشعة التشخيصي والعلاج الإشعاعي،

(ع) وإذ يدرك الاستخدام المبتكر لأدوات تكنولوجيا المعلومات في مجال بناء القدرات وللأدوات التعليمية في مجال الصحة البشرية من خلال مجمَع الصحة البشرية التابع للوكالة والذي بلغ مستوى عالياً من التطور،

(ف) وإذ يلاحظ ارتفاع طلبات الدول الأعضاء على التطبيقات النووية لاستخدامها في مجال الصحة البشرية وإذ يُقرُّ بأهمية مواصلة التعاون على نطاق الوكالة مع منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك من خلال شبكة الوكالة/منظمة الصحة العالمية لمختبرات المعايير الثانوية لقياس الجرعات وخدمات مراجعة قياس الجرعات،

(ص) وإذ يدرك أنَّ الفعاليات التي يرعاها صندوق الوكالة جائزة نوبل للسلام المعني بالسرطان والتغذية قد أدت إلى ارتفاع طلبات الدول الأعضاء على التعاون وبناء القدرات في مجال تغذية الرُضع وصغار الأطفال، والوقاية من الأمراض غير المعدية المرتبطة بالبدانة، وإذ يتطلَّع إلى الندوة الدولية بشأن فهم العبء المزدوج لسوء التغذية من أجل القيام بأنشطة تدخُّل فعَّالة للتصدي له، التي تُنظَّم بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية و منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، والتي ستُعقد في فيينا في الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨،

(ق) وإذ يدرك الفعاليات التي تمولها الوكالة من أجل زيادة قدرة الدول الأعضاء في مجال قياس الجرعات الإشعاعية المستخدمة في مجال الطب وإذ يتطلَّع إلى الندوة الدولية المعنية بالمعايير والتطبيقات وضمان الجودة في قياس الجرعات الإشعاعية المستخدمة في مجال الطب، التي ستُعقد في فيينا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩،

(ر) وإذ يُقرُّ بنجاحات الوكالة في إقامة شراكات تقليدية وغير تقليدية وإذ يتوقَّع بذل الوكالة مزيداً من الجهود في سبيل تحسين الشراكات مع من له صلة من شركاء وجهات مانحة، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، وكذلك الهيئات الإنمائية وغير ذلك من الكيانات والنجاح في حشد تمويل كبير من شركاء غير تقليديين، ولا سيما في مجال الصحة البشرية،

(ش) وإذ يُقرُّ بجهود الوكالة الرامية إلى الترويج لتعليم وتدريب الفيزيائيين الطبيين ولا سيما نجاح برنامج الدراسات المتقدمة في مجال الفيزياء الطبية الذي يشرف عليه المركز الدولي للفيزياء النظرية، استناداً إلى توجيهات الوكالة.

(ت) وإذ يقرُّ بالأنشطة المتواصلة داخل البرنامج العالمي المشترك بشأن الوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته،

(ث) وإذ يشيّد على أهمية مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بالتعاون مع الشركاء الخارجيين، وذلك في مكافحة أنواع السرطان التي تصيب المرأة،

(خ) وإذ يلاحظ أن خدمات مختبر قياس الجرعات قد توسّعت من أجل تعزيز قياس الجرعات في المستشفيات واستحداث أنشطة التعليم والتدريب،

(ذ) وإذ يسلم بمزايا مشاريع البحوث المنسقة على المدى الطويل وما يتمخض عنها من منشورات في تطوير التكنولوجيات النووية وتطبيقها عملياً لاستخدامها استخدامات سلمية وما يمكن أن تتركه من تأثير إيجابي في برنامج التعاون التقني، وإذ يقرُّ بما يتخللها من اختلافات، وإذ يحثُّ الأمانة على مواصلة ضمان المزايا التي يمكن جنيها من أوجه التآزر الممكنة وتفاذي ازدواجية الجهود في هذا الصدد،

(ض) وإذ يقرُّ كذلك بالتعاون المثمر والنتائج الهائلة التي حققتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والوكالة من خلال البرنامج المشترك بين الفاو والوكالة، والترتيبات المنقّحة فيما يتعلق بعمل الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة، والتي وُقعت في عام ٢٠١٣، والإطار الاستراتيجي لمنظمة الفاو للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، والأهداف الاستراتيجية الخمسة للفاو،

(أ أ) وإذ يرحّب بالدعم الذي تقدّمه الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة لمكافحة حالات تفشي بعض الأمراض في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبّي وآسيا وأوروبا،

(ب ب) وإذ يقرُّ بالحاجة إلى اتخاذ تدابير وقائية وأهمية مواجهة التحديات التي يثيرها تغيّر المناخ وارتفاع حالات تفشي الأمراض الحيوانية،

(ج ج) وإذ يقرُّ كذلك بنجاح تقنية الحشرة العقيمة في كبح تجمعات الآفات أو استئصالها،

(د د) وإذ يدرك أنشطة الشبكة التحليلية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والتي تتألف من المعاهد الوطنية المعنية بسلامة الأغذية في ٢١ بلداً في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، من أجل معالجة قضايا تلوث الأغذية وتحسين سلامة البيئة والأغذية، بما يجلبه ذلك من فوائد صحية وتجارية واقتصادية؛ وأنشطة شبكة مختبرات التشخيص البيطري (شبكة فيتلاب) التي تضم ٤٤ مختبراً وطنياً لتشخيص الأمراض الحيوانية في أفريقيا و١٩ مختبراً من تلك المختبرات في آسيا في نشر استخدام التقنيات النووية لتشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود،

(ه ه) وإذ يقرُّ بالعمل الذي اضطلع به في مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في القيام بأنشطة بحث وتطوير تطبيقية وتطويعية، واستحداث معايير وبروتوكولات ومبادئ توجيهية، وكذلك توفير التدريب والخدمات المتخصصة لفائدة الدول الأعضاء،

(و و) وإذ يرحّب بالأنشطة الجارية لتحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايرسدورف والإجراءات الجارية لتنفيذ مشروع ReNuAL و ReNuAL+ بما يساهم في أنشطة البحث والتطوير ويدعم استفادة الدول الأعضاء من التطبيقات النووية ويعزّز جهود الوكالة الرامية إلى بناء شراكات تقليدية وغير تقليدية لحشد الموارد لهذين المشروعين،

(ز ز) وإذ يلاحظ أنّ الوكالة جمعت وعمّمت بيانات نظيرية بشأن مستودعات المياه الجوفية والأنهار في جميع أنحاء العالم، وأنها تعالج أوجه الترابط بين تغيّر المناخ وارتفاع تكاليف الأغذية والطاقة والأزمة الاقتصادية العالمية، بهدف مساعدة متّخذي القرارات على اعتماد ممارسات أفضل فيما يخصّ الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتخطيط لها، ولاسيما فيما يتعلق بالمياه السطحية المرتبطة بالاستخدام الزراعي،

(ح ح) وإذ يلاحظ استمرار التعاون والشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة، ولاسيما في سياق مكافحة التلوث البحري وبرنامج البحار الإقليمية، وتزايد الطلب من جانب الدول الأعضاء على التطبيقات النووية لأغراض الإدارة البيئية،

(ط ط) وإذ يقرّ بما للوكالة من قدرات فريدة على الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى حماية البيئة، بما في ذلك البيئة البرية والنهرية والساحلية والبحرية، وإذ يدرك المساهمة الكبيرة التي يمكن أن تقدّمها العلوم النووية للتصدي للتحديات البيئية من قبيل تغيّر المناخ، وتلوث السواحل والمحيطات، والمواد البلاستيكية الدقيقة، والموائل المهدّدة، وأنواع الكائنات المعرّضة لخطر الانقراض،

(ي ي) وإذ يلاحظ مع التقدير العمل الذي اضطلعت به الوكالة على مدى عقود عديدة من أجل مساعدة المختبرات التحليلية والمرافق البحثية في الدول الأعضاء على تحسين أدائها التحليلي عن طريق تنظيم اختبارات الكفاءة والمقارنات بين المختبرات بانتظام، وإنتاج مواد مرجعية معتمدة من طائفة واسعة من المصفوفات البيئية،

(ك ك) وإذ يدرك أنّ شبكة المختبرات التحليلية لقياس النشاط الإشعاعي البيئي (شبكة الميرا) توفّر القياسات الدقيقة اللازمة لرصد النشاط الإشعاعي في البيئة، وتضمّ ١٧٦ مختبراً من ٨٩ دولة عضواً،

(ل ل) وإذ يسلم بما يقّده مركز التنسيق الدولي المعني بتحمّض المحيطات، الكائن في مختبرات البيئة التابعة للوكالة في موناكو، من إسهام مهم في تنسيق الأنشطة التي تدعم تكوين فهم أفضل للآثار العالمية الناتجة من تحمّض المحيطات، وإذ يرحّب بالدعم الكبير المقدّم للمركز من عدد من الدول الأعضاء،

(م م) وإذ يقرّ بتزايد استخدام النظائر المشعة والتكنولوجيا الإشعاعية في ممارسات الرعاية الصحية، والصرف الصحي والتعقيم، وإدارة العمليات الصناعية، واستصلاح البيئة، وحفظ الأغذية، وتحسين المحاصيل، واستحداث المواد الجديدة، والعلوم التحليلية، وفي تقييم آثار تغيّر المناخ،

(ن ن) وإذ يلاحظ أهمية توافر الموليبدنوم-٩٩ لأغراض التشخيص والعلاج الطبيين، وإذ ينوّه مع التقدير بالجهود التي تبذلها الوكالة، بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء والجهات المعنية ذات الصلة، لتيسير الإمداد الموثوق بالموليبدنوم-٩٩ من خلال دعم تنمية قدرات الدول الأعضاء على أن توفّر، لتلبية احتياجاتها المحلية وللتصدير، إنتاجاً غير قائم على استخدام اليورانيوم

الشديد الإثراء من الموليبدينوم-٩٩ والتكنيتيوم-٩٩ شبه المستقر، متى كان ذلك مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية، بما في ذلك إجراء البحوث حول الطريقة البديلة القائمة على استخدام المعجلات لإنتاج التكنيتيوم-٩٩/الموليبدينوم-٩٩،

(س س) وإذ يدرك المبادرات التعاونية الجديدة التي ظهرت لتوفير خدمات التشعيع باستخدام المفاعلات، وأوجه التقدم الكبيرة التي أُفيد بها فيما يخص إنشاء مرافق جديدة لإنتاج الموليبدينوم-٩٩ وتوسيع المرافق القائمة، والاهتمام المستمر من جانب بلدان عديدة بإنشاء مرافق لإنتاج الموليبدينوم-٩٩ بأساليب غير قائمة على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء من أجل تلبية الاحتياجات المحلية و/أو للتصدير و/أو لاستخدامه كقدرة احتياطية جزئية،

(ع ع) وإذ يلاحظ التوسع في استخدام التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني، والتصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني-التصوير المقطعي الحاسوبي، والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية العلاجية، وإذ يسلم بالجهود التي تبذلها الأمانة في تخطيط أنشطة ملائمة لتلبية احتياجات إنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية المحضرة في المستشفيات واستخدامها وفق المتطلبات الرقابية الوطنية المنطبقة،

(ف ف) وإذ يقرُّ بالدور الذي تؤدّيه معجلات الحزم الأيونية والمصادر الإشعاعية السنكروترونية على صعيد البحوث والتطوير في علوم المواد والعلوم البيئية والعلوم البيولوجية والحياتية والتراث الثقافي،

(ص ص) وإذ يدرك مشاكل الملوثات الناجمة عن الأنشطة الحضرية والصناعية، وإمكانية استخدام المعالجة الإشعاعية للتصدي لبعضها، بما في ذلك مشكلة مياه الصرف الصناعية، وإذ يلاحظ المبادرة التي اتخذتها الوكالة لاستكشاف استخدام التكنولوجيا الإشعاعية في معالجة مياه الصرف واستصلاح الملوثات في الدول الأعضاء عن طريق أنشطة بحثية منسقة،

(ق ق) وإذ يحيط علماً بالإمكانات الكبيرة التي تنطوي عليها حزم الإلكترونات كمصدر للإشعاع بغرض معالجة المواد والملوثات وتوهين مسببات الأمراض بغية استحداث اللقاحات، وإذ يسلم بالنتائج المشجعة التي تحققت من خلال المشاريع البحثية المنسقة ذات الصلة،

(ر ر) وإذ يقرُّ بأهمية الأجهزة النووية في رصد الإشعاعات النووية والمواد النووية في البيئة، وإذ يلاحظ مع التقدير تطوير أجهزة لرصد النشاط الإشعاعي السطحي وتقديم الخدمات للدول الأعضاء التي تطلب ذلك لأغراض رسم خرائط لأراضيها،

(ش ش) وإذ يسلم بالاستخدامات المتعددة لمفاعلات البحوث، بما في ذلك داخل مراكز البحوث النووية الوطنية والجامعات، بوصفها أدوات قيّمة في جملة من الميادين، من بينها التعليم والتدريب، وإجراء البحوث، وإنتاج النظائر المشعة، واختبار المواد، وكذلك بوصفها أداة تعليمية لفائدة الدول الأعضاء التي تفكر في الأخذ بالقوى النووية،

(ت ت) وإذ يدرك أنه ستكون هناك حاجة إلى قدر أكبر من التعاون الإقليمي والدولي، بما يشمل تحالفات مفاعلات البحوث على المستوى الإقليمي والمراكز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث، لضمان تيسير إمكانية الوصول إلى مفاعلات البحوث على نطاق واسع، بالنظر إلى أنّ مفاعلات البحوث الأقدم تجري الاستعاضة عنها بمفاعلات متعددة الأغراض أقل عدداً، بما يؤدي إلى انخفاض

في عدد المفاعلات العاملة، وإذ يلاحظ مع التقدير دعم الأمانة المتكامل والمنهجي للبلدان التي تستهل أول مشروع مفاعل بحوث لديها،

(ث ث) وإذ يقرُّ بإمكانية النهوض بالاستخدام السلمي لطاقة الاندماج من خلال زيادة الجهود الدولية وعن طريق التعاون الذشط بين الدول الأعضاء المهمة والمنظمات الدولية، مثل فريق مشروع المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، في إطار مشاريع متصلة بمجال الاندماج، وإذ يقدر الجهود التي بُذلت في قيادة تجارب محطة قوى الاندماج الإيضاحية ومؤتمرات الوكالة بشأن الطاقة الاندماجية التي تُعقد مرة كل سنتين، وإذ يحيط علماً بالمؤتمر السابع والعشرين من هذه المؤتمرات والذي سيعقد في الهند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨،

(خ خ) وإذ يؤكد الدور المهم الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا والهندسة في تعزيز الأمان والأمن النوويين والإشعاعيين، والحاجة إلى تسوية قضايا التصرف في النفايات المشعة بطريقة مستدامة،

(ذ ذ) وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود الجارية التي تبذلها الأمانة، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء، في إطار البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، من أجل تخصيص موارد كافية لتجديد مختبرات الوكالة للتطبيقات النووية في زايبيرسدورف بمرافق ومعدات قادرة على أداء الغرض المطلوب منها، وضمان توفير أقصى قدر من الفوائد للدول الأعضاء، ولاسيما البلدان النامية، من حيث بناء القدرات وتحسين التكنولوجيا،

١- يطلب إلى المدير العام، وفقاً للنظام الأساسي، أن يواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، الاضطلاع بأنشطة الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، مع التركيز بصفة خاصة على دعم تطوير التطبيقات النووية في الدول الأعضاء بهدف تعزيز البنى الأساسية والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة من أجل تلبية احتياجات النمو المستدام والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء بطريقة مأمونة؛

٢- ويطلب إلى الأمانة أن تستفيد استفادةً كاملة من القدرات التي تتمتع بها المؤسسات في الدول الأعضاء من خلال آليات مناسبة، من أجل توسيع مدى الاستفادة من العلوم والتطبيقات النووية في تحقيق منافع اجتماعية واقتصادية، ويتطلع إلى مساهمة الوكالة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الوثيقة A/RES/70/1)، وكذلك اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ؛

٣- ويبرز أهمية تيسير برامج فعالة في ميادين العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها بهدف تجميع القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء ومواصلة تحسينها، عن طريق المشاريع البحثية المنسقة، داخل الوكالة وبين الوكالة والدول الأعضاء، وعن طريق المساعدة المباشرة، ويحثُّ الأمانة على مواصلة تعزيز بناء القدرات لفائدة الدول الأعضاء، ولاسيما من خلال توفير الدورات التدريبية والمنح الدراسية التدريبية، على الصعيد الأقليمي والإقليمي والوطني، في ميادين العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، ومن خلال توسيع نطاق الأنشطة البحثية المنسقة والآفاق التي تصل إليها، والاعتماد على مخطّط المراكز المتعاونة مع الوكالة؛

٤- يحثُّ الأمانة على الإبلاغ بالفوائد التي تنطوي عليها التطبيقات المختلفة للتكنولوجيات النووية فيما يتعلق بتحقيق التنمية والتي يمكن أن تفيد الدول الأعضاء، وعلى تلبية الاحتياجات المتعلقة بهذه التطبيقات من حيث تدريب الموارد البشرية؛

٥- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل إجراء مشاورات وثيقة مع الرؤساء المشاركين والدول الأعضاء حول التحضيرات للمؤتمر الوزاري لعام ٢٠١٨ بشأن العلوم والتكنولوجيات النووية وتطبيقاتها للاستخدامات السلمية، وإتاحتها للدول الأعضاء عبر برنامج التعاون التقني للوكالة، مع تسليط الضوء على مساهمتها في التنمية المستدامة في المستقبل، ويشجّع الدول الأعضاء على المشاركة على المستوى الوزاري؛

٦- ويحثُّ الأمانة على أن تواصل بذل الجهود التي تساهم في تكوين فهم أعمق ومنظور متوازن لدور العلوم والتكنولوجيا النووية في التنمية العالمية المستدامة، بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة، وفي الجهود التي ستُبذل في المستقبل من أجل التخفيف من حدّة تعيُّر المناخ ورصده والتكثيف معه؛

٧- ويرجِّب بجميع المساهمات التي أعلنتها الدول الأعضاء والمؤسسات وهيئات القطاع الخاص، بما في ذلك المساهمات المقدّمة من خلال مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية، في صورة مساهمات خارجة عن الميزانية ومساهمات عينية لصالح الوكالة؛

٨- ويدعو الأمانة إلى مواصلة معالجة ما حُدِّد من احتياجات ومتطلبات ذات أولوية للدول الأعضاء في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، ومنها ما يلي:

- ١' استخدام النظائر المشعة والإشعاع في مجال الصحة البشرية،
- ٢' التطبيقات النووية المتعلقة بالأغذية والزراعة، مثل الزراعة الذكية مناخياً، وإدارة الأراضي والمياه، وتحسين المحاصيل وإدارتها في ظل تعيُّر المناخ،
- ٣' استخدام تقنية الحشرة العقيمة لإيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي ولمكافحة البعوض الناقل للأمراض، بما في ذلك حمى الضنك والملاريا ومرض زيكا، وذباب الفاكهة المتوسطي،
- ٤' تطبيق التقنيات المستمدة من المجال النووي من أجل التبيكير والإسراع بتشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر العابرة للحدود،
- ٥' قياس النشاط الإشعاعي والإشعاعات في البيئة،
- ٦' التطبيقات الفريدة للنظائر في اقتفاء أثر امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي وما ينتج عن ذلك من آثار التحمُّض على النظم الإيكولوجية البحرية،
- ٧' استخدام النظائر المشعة والنظائر المستقرة من أجل تقييم المخاطر التي تتهدّد سلامة الأغذية البحرية، بما في ذلك الفلزات الثقيلة، والملوثات العضوية الثابتة، والمواد البلاستيكية الدقيقة، والسموم الحيوية،
- ٨' استخدام النظائر لحماية الموائل المهدّدة وأنواع الكائنات المهدّدة بالانقراض،
- ٩' استخدام النظائر في إدارة المياه الجوفية،
- ١٠' استخدام السيكلوترونات ومفاعلات البحوث والمعجّلات لإنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية،

١١' استخدام التكنولوجيا الإشعاعية في استحداث المواد الجديدة، وكذلك في معالجة مياه الصرف وغازات المداخن وغيرها من الملوثات الناتجة من الأنشطة الصناعية؛

٩- ويشجّع على تعزيز التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء لتبادل المعلومات بشأن الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية بالتآزر مع المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والتي تتناول مسألة إدارة الموارد المائية؛

١٠- ويحثُّ الأمانة على مواصلة تعزيز الشراكة بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، بغية استكشاف إمكانيات التعاون في إطار رسمي، من قبيل إنشاء برنامج مشترك بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف زيادة إمكانية الوصول إلى المشاريع والمعلومات المفيدة، مع مراعاة الحاجة إلى تجنُّب ازدواجية الجهود؛

١١- ويحيط علماً مع التقدير بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة إلى جانب الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (الاتفاق التعاوني الإقليمي)، ويشجّع الأمانة على تطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات ونشرها في مجالات متنوعة من التطبيقات النووية؛

١٢- ويحثُّ الأمانة على مواصلة تعزيز الشراكة بين الوكالة ومنظمة الصحة العالمية؛

١٣- ويطلب إلى الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء بناء على طلبها في الأنشطة التي تضطلع بها من أجل التخفيف من أثر سرطانات الإنانث باستخدام الآليات السليمة للوقاية والتشخيص والعلاج؛

١٤- ويشجّع الدول الأعضاء على الاستفادة من آليات استعراضات النظراء القائمة في مجال الطب الإشعاعي لتعزيز التشخيص وعلاج المرضى بجودة عالية؛

١٥- ويدعو إلى دعم الوكالة في وضع مبادئ توجيهية لاعتماد التقنيات والمعدات المتقدمة في مجال الطب الإشعاعي في الدول الأعضاء؛

١٦- ويقرُّ بنجاح شبكة مختبرات التشخيص البيطري (فيتلاب) في تعميم استخدام التقنيات النووية لتشخيص الأمراض الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر العابرة للحدود في الوقت المناسب ومكافحة تلك الأمراض واستئصالها، ومنها مرض فيروس الإيبولا وإنفلونزا الطيور ومرض الجلد الكنتيلي في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبية، وآسيا، وأوروبا، ويحثُّ الأمانة على مواصلة زيادة هذه الجهود وكذلك على توسيع نطاق هذه التقنيات ونقلها إلى الدول الأعضاء؛

١٧- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل توفير الدعم التقني إلى الدول الأعضاء المهمة، بناءً على طلبها، فيما يتعلق بإنتاج ونقل النظائر الطبية والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية؛

١٨- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة من أجل بناء القدرات اللازمة لتوكيد الجودة في مجال تطوير المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية واستخدام التكنولوجيا الإشعاعية في الصناعات، ونشر مبادئ توجيهية خاصة بالتكنولوجيا الإشعاعية تستند إلى المعايير الدولية لتوكيد الجودة؛

١٩- ويحثُ الأمانة على مواصلة تنفيذ الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تأمين وتعزيز قدرات إنتاج الموليبدنوم-٩٩/التكنيتيوم-٩٩ شبه المستقر، بما في ذلك في البلدان النامية، سعياً لكفالة أمن إمدادات الموليبدنوم-٩٩ لمستخدميه في جميع أنحاء العالم، ويحثُ كذلك الأمانة على مواصلة عملها على بلوغ هذا الهدف بالتعاون مع سائر المبادرات الدولية، مثل الفريق الرفيع المستوى المعني بأمن إمدادات النظائر المشعة الطبية الذي أنشأته وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

٢٠- ويطلب إلى الأمانة أن توفّر، بناءً على طلب الدول الأعضاء المهمة وعندما يكون ذلك مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية، الدعم التقني للجهود الوطنية والإقليمية المستجدة الرامية إلى إنشاء قدرات غير قائمة على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء لإنتاج الموليبدنوم-٩٩، وأن تقدّم المساعدة التقنية لتحويل القدرات الإنتاجية الموجودة حالياً إلى استخدام الأساليب غير القائمة على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء، وأن تيسّر الأنشطة التدريبية، مثل حلقات العمل، لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج المحلي للنظائر المشعة الطبية؛

٢١- ويحثُ الأمانة على مواصلة استكشاف استخدام المعجّلات في تطبيقات مختلفة للتكنولوجيا الإشعاعية وعلى تيسير العمليات الإيضاحية والتدريب للدول الأعضاء المهمة؛

٢٢- ويطلب إلى الأمانة أن تبذل جهوداً مع الدول الأعضاء في تطوير مرافق للتشعيع الصناعي، مثل المعجّلات الإلكترونية وملحقاتها، لاستخدامها في مجالات منها ممارسات الرعاية الصحية، وتحسين المحاصيل، وحفظ الأغذية، والتطبيقات الصناعية، والتطهير والتعقيم، ويطلب كذلك توفير الدعم التقني لاستخدام مفاعلات البحوث في إنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية والنظائر المشعة الصناعية؛

٢٣- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون مع الدول الأعضاء المهمة، تطوير الأجهزة المناسبة وتوفير الخدمات، للدول الأعضاء التي تطلبها، من أجل رسم خرائط النشاط الإشعاعي على سطح كوكب الأرض بسرعة وعلى نحو اقتصادي؛

٢٤- ويطلب إلى الأمانة أن تعزّز أنشطة الوكالة في ميدان علوم وتكنولوجيا الاندماج على ضوء أوجه التقدم المحرز في بحوث الاندماج النووي في المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي (ITER) وفي جميع أنحاء العالم، وأن تواصل أنشطة برنامج محطة قوى الاندماج الإيضاحية (DEMO) لتوسيع نطاقها وزيادة نسبة المشاركة فيها قدر المستطاع، مع مواصلة مراعاة الحاجة إلى تنسيق مشاركة مختلف الجهات المعنية من أجل معالجة الجوانب المختلفة لمرافق الاندماج؛

٢٥- ويطلب إلى الأمانة أن تحفّز الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى ضمان الوصول الواسع النطاق إلى مفاعلات البحوث المتعددة الأغراض القائمة، من أجل زيادة معدلات تشغيل مفاعلات البحوث والاستفادة منها، من خلال تحالفات مفاعلات البحوث على المستوى الإقليمي والمراكز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث، ويطلب كذلك إلى الأمانة أن تيسّر تشغيل هذه المرافق بطريقة مأمونة وفعالة ومستدامة؛

٢٦- ويحثُ الأمانة على مواصلة مساعدة الدول الأعضاء التي تفكّر في إنشاء أول مفاعل بحوث لها في تطوير البنية الأساسية بطريقة منهجية وشاملة ومتدرجة تدرجاً ملائماً، وعلى توفير مبادئ توجيهية بشأن تطبيقات مفاعلات البحوث بغية مساعدة منظمات الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة تكفل الجدوى الاستراتيجية والاستدامة الطويلة الأمد لهذه المشاريع؛

٢٧- وإذ يقرُّ بطبيعة البيانات النووية الموثوق فيها من حيث كونها الركيزة التي تستند إليها جميع الأنشطة المتصلة بالعلوم والهندسة النووية، يعرب عن تقديره للأمانة لتوفيرها بيانات نووية موثوق فيها للدول الأعضاء على مدى أكثر من ٥٠ سنة، وكذلك لتطوير تطبيق حاسوبي يكفل الوصول إلى البيانات النووية من خلال الهواتف المحمولة، ويشجّع التوسّع في استخدام مثل هذه التطبيقات ليشمل أنواع أخرى من البيانات النووية بغية مواصلة توفير هذه الخدمة في المستقبل؛

٢٨- ويطلب إلى الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء المهمة على إرساء البنية الأساسية للأمان وعلى إنشاء مراكز إقليمية للتدريب والتعليم في مناطقها، حيثما لا توجد تلك المراكز، من أجل التدريب المتخصص للخبراء في المجالين النووي والإشعاعي، ويطلب إلى الأمانة أن تستفيد في هذا الصدد من المعلمين المؤهلين الآتين من البلدان النامية؛

٢٩- ويشجّع الأمانة على مواصلة التعاون مع الجامعة النووية العالمية في إطار الدورة التدريبية التي تعدها كل سنتين بشأن التكنولوجيات الإشعاعية، وعلى تعزيز دعمها لمشاركة المتقدمين للالتحاق بهذه الدورة الآتين من البلدان النامية؛

٣٠- ويطلب أيضاً أن يكون اضطلاع الأمانة بالإجراءات المتوخّاة في هذا القرار رهناً بتوافر الموارد؛

٣١- ويوصي بأن تقدّم الأمانة إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية الثالثة والسنتين (٢٠١٩) تقريراً عن التقدم المحرز في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها.

-٢-

إعداد مجموعة من أدوات تقنية الحشرة العقيمة من أجل مكافحة البعوض الناقل للأمراض

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بقراره GC(44)/RES/24 بشأن "خدمة الاحتياجات الإنساذية العاجلة" وقراره GC(60)/RES/12 بشأن "تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة أو استئصال البعوض الناقل للملاريا والحُمى الدنجية وزيكا وغير ذلك من أنواع البعوض الناقل للأمراض"،

(ب) وإذ يحيط علماً بالمقررات الصادرة عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي خلال دورته العادية الخامسة عشرة الذي عُقد في كمبالا بأوغندا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، بشأن الاستعراض الذي يجري كلّ خمس سنوات لنداء أبوجا من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لإتاحة الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا للجميع في أفريقيا، وإذ يؤكّد من جديد الالتزامات التي جرى التعهّد بها في مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وكذلك في إطار أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وعقد دحر الملاريا، وإذ يقرّر تمديد نداء أبوجا إلى عام ٢٠١٥ ليتزامن مع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية،

(ج) وإذ يرحب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لاسيما الغايات ذات الصلة الواردة في إطار الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة لضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار،

(د) وإذ يقدر الدور المهم الذي تؤديه التطبيقات النووية في تلبية الاحتياجات الإنسانية،

(هـ) وإذ يعي أن العمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال العلوم والتطبيقات النووية في القطاعات غير المتعلقة بالقوى يساهم في التنمية المستدامة، ولا سيما مع وجود برامج ترمي إلى تحسين نوعية الحياة بمختلف السبل، بما في ذلك تحسين الصحة البشرية،

(و) وإذ يُقرُّ بالنجاح الذي حققه تطبيق تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة المتكاملة للآفات على نطاق مناطق كاملة في استئصال و/أو كبح ذباب تسي تسي والعتة وذباب الفاكهة وغير ذلك من الحشرات ذات التأثير المهم من الناحية الاقتصادية،

(ز) وإذ يلاحظ مع القلق أن نحو ٣,٢ مليار شخص مازالوا عُرضة لخطر الإصابة بالمalaria التي ينقلها البعوض، وأنه في عام ٢٠١٦ فحسب كان هناك ما يُقدَّر بنحو ٢١٦ مليون حالة مalaria جديدة و٤٤٥٠٠٠ حالة وفاة، بشكل أساسي في أفريقيا، مما شكّل عقبة أساسية أمام القضاء على الفقر في أفريقيا،

(ح) وإذ يلاحظ أن طفيليات المalaria ظلت تطوّر مقاومتها للعقاقير وأن البعوض ظلّ يطوّر مقاومته للمبيدات الحشرية، وأنّ من المتوقع استخدام تقنية الحشرة العقيمة في ظروف معيّنة كعامل مساعد للتكنولوجيات الأخرى، على نحو يتوافق مع استراتيجية منظمة الصحة العالمية لدحر المalaria، بما في ذلك مكافحة المتكاملة للحشرات الناقلة للأمراض، مع عدم التعويل على أي نهج وحيد لمكافحة المalaria،

(ط) وإذ يلاحظ بقلق شديد أنّ الحمى الدنجية التي ينقلها البعوض، والتي تعدّ اليوم أشيع الأمراض التي ينقلها البعوض في العالم، أصبحت تمثل أحد الشواغل الدولية الرئيسية للصحة العامة بمعدّل إصابة تضاعف ٣٠ مرة خلال السنوات الخمسين الأخيرة، وأنّه من المقدّر أنّ الحمى الدنجية تصيب حوالي ٤٠٠ مليون شخص سنوياً، وأنّ أكثر من نصف سكان العالم مهدّدون بالإصابة بها، وأنّ الناموسيات المعالجة بمبيدات حشرية ليست فعالة في مكافحة الحمى الدنجية لأنّ البعوض الناقل لهذا المرض ينشط خلال النهار، ومن ثمّ فهناك حاجة ماسة إلى إيجاد أساليب أخرى لمكافحته.

(ي) وإذ يلاحظ مع القلق التفشّي الفعلي لحمى شيكونغونيا التي ينقلها البعوض في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأنه لا يوجد في الوقت الراهن علاج متاح لهذا المرض الذي ينقله البعوض،

(ك) وإذ يلاحظ مع القلق تفشّي فيروس زيكا في الأمريكتين، الذي له صلة قوية بإصابة صغار الرُضع باضطرابات عصبية حادة، مثل متلازمة صغر الرأس الخلقيّة، مما دفع بمنظمة الصحة العالمية إلى إعلان حالة طوارئ صحية عامة في ١ شباط/فبراير ٢٠١٦ وكان مثار قلق دولي، وبأنه لا توجد حتى الآن أي عقاقير أو لقاحات عالمية فعالة لعلاج فيروس زيكا أو الوقاية منه في الوقت الراهن،

(ل) وإذ يلاحظ أنَّ الاجتماع بشأن الخطة المواضيعية لتطوير وتطبيق تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب مكافحة الوراثة والبيولوجية للبعوض الناقل للأمراض، الذي نظمتها الوكالة وعُقد في أفيينا خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، قد أوصى بأن تستثمر الوكالة جهودها في دعم مكافحة أنواع البعوض الناقلة للأمراض من خلال التمويل المستمر لتطوير تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب أخرى وراثية وملائمة للبيئة،

(م) وإذ يلاحظ أنَّ كبح البعوض الناقل للأمراض باستخدام تقنية الحشرة العقيمة سيكون مناسباً في الغالب في المناطق الحضرية، حيث يكون الرش الجوي بالمبيدات الحشرية محظوراً أو لا يُنصح به، وأن المطلوب هو اتباع نهج على نطاق مناطق بالكامل، يجسد نهجاً مبتكراً ويُمكن أن يكون قوياً لاستكمال البرامج المحلية القائمة،

(ن) وإذ يرحب بالحقيقة الماثلة في أنَّ أنشطة البحث والتطوير المضطلع بها في المختبرات والبحوث الميدانية المدفوعة بالمشاريع فيما يتعلّق بالبعوض الناقل للملاريا وأنواع البعوض الأخرى الناقلة للأمراض قد تواصلت خلال فترة السنتين الماضية.

(س) وإذ يحيط علماً بترتيب الأولويات المتصلة بتجديد مختبر مكافحة الآفات الحشرية في زايبيرسدورف ضمن استراتيجية ReNuAL – أي استراتيجية تجديد مختبرات العلوم والتطبيقات النووية في زايبيرسدورف (الوثيقة GOV/INF/2014/11)،

(ع) وإذ يلاحظ مع التقدير الاهتمام الذي تبديه بعض الجهات المانحة بعمليات البحث والتطوير المتعلقة باستخدام تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة البعوض الناقل للملاريا والحمى الدنجية وزیکا وأنواع البعوض الأخرى الناقلة للأمراض وما تقدّمه تلك الجهات من دعم لهذا الغرض،

(ف) وإذ ينوّه مع التقدير بالدعم الذي تقدمه الوكالة بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة البعوض الذي ينقل الأمراض المحمولة بالمفصليات حسبما هو مبين في تقرير المدير العام الوارد في المرفق ٣ بالوثيقة GC(62)/4،

١- يطلب إلى الوكالة مواصلة وتعزيز البحوث، من خلال الأنشطة المذكورة أعلاه، سواء في المختبر أو في الميدان، على النحو المطلوب للتمكن من تحسين استخدام تقنية الحشرة العقيمة والتحقق من صحتها في مكافحة المتكاملة للبعوض الناقل للملاريا والحمى الدنجية وزیکا وأنواع البعوض الأخرى الناقلة للأمراض؛

٢- ويطلب إلى الوكالة أن تعمل بشكل متزايد على إشراك المعاهد العلمية ومعاهد البحوث التابعة للدول الأعضاء في برنامج البحوث من أجل ضمان مشاركة تلك الدول مما يؤدي إلى تحمّل البلدان المُتضررة مسؤولياتها في هذا الشأن؛

٣- ويطلب إلى الوكالة مضاعفة الجهود الرامية إلى استحداث ونقل نظم أكثر كفاءة لفصل الجنسين، بما يشمل سلالات مفصولة الجنسين وراثياً، تسمح بالاستئصال الكامل لإنات البعوض في مرافق الإنتاج، وتطوير أساليب فعالة من حيث التكلفة لإطلاق ورصد الذكور العقيمة في الميدان؛

- ٤- ويطلب كذلك إلى الوكالة تخصيص موارد كافية واجتذاب أموال من خارج الميزانية لمواصلة التوسع في برنامج بحوث البعوض، الموسع حالياً، وما يتصل به من حيز مختبري/مكتبي وعمليات توظيف؛
- ٥- ويطلب إلى الوكالة تعزيز بناء القدرات وربط الشبكات في أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا من خلال مشاريع التعاون التقني الإقليمية، ودعم المشاريع الميدانية لمكافحة البعوض من نوعي *Aedes* و *Anopheles* من خلال مشاريع التعاون التقني الوطنية بغرض تقييم إمكانات تقنية الحشرة العقيمة كوسيلة مكافحة فعالة للبعوض الناقل للأمراض؛
- ٦- ويدعو الوكالة إلى العمل بناءً على التوصية التي قدمها الخبراء في الاجتماع المعقود بشأن الخطة المواضيعية لتطوير وتطبيق تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب مكافحة الوراثة والبيولوجية للبعوض الناقل للأمراض، على استثمار جهودها في دعم مكافحة أنواع البعوض الناقلة للأمراض من خلال التمويل المستمر لتطوير تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب وراثية وملائمة للبيئة؛
- ٧- ويدعو الوكالة إلى استعراض وتحديث الخطة المواضيعية لتطوير وتطبيق تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب مكافحة الوراثة والبيولوجية للبعوض الناقل للأمراض؛
- ٨- ويدعو الوكالة إلى تعزيز تعاونها مع منظمة الصحة العالمية وإلى توفير إرشادات في إطار المشاريع الميدانية لتقييم الآثار الحشرية والوبائية في هذا الشأن؛
- ٩- ويعرب عن تقديره للدول الأعضاء على دعمها المستمر لتجديد مختبر مكافحة الآفات الحشرية الجديد في زايرسدورف؛
- ١٠- ويطلب إلى الأمانة مواصلة التماس موارد من خارج الميزانية، بما في ذلك من خلال مبادرة الوكالة الخاصة بالاستخدامات السلمية، بما يتيح مضاعفة الجهود المبدولة للتحقق ميدانياً من صحة حزمة تقنية الحشرة العقيمة فيما يخص البعوض الناقل للأمراض من خلال مشاريع تنفيذية في الميدان؛
- ١١- ويطلب إلى المدير العام أن يقدم إلى المؤتمر العام في دورته الرابعة والستين (٢٠٢٠) تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

-٣-

دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)

إنَّ المؤتمر العام،

- (أ) إذ يذكّر بقراراته السابقة بشأن دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)،

(ب) وإذ يُقرُّ بأنَّ الهدف الرئيسي للحملة الأفريقية هو استئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات بإقامة مناطق مستدامة خالية من ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، باستخدام مختلف تقنيات القمع والاستئصال، مع ضمان استغلال مساحات الأراضي المستصلحة استغلالاً مستداماً واقتصادياً، ومن ثمَّ المساهمة في تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي،

(ج) وإذ يُقرُّ بأنَّ برامج مكافحة ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات هي أنشطة معقَّدة تتطلب احتياجات لوجستية كبيرة وتقتضي اتباع نهج مرنة وابتكارية وقابلة للتكيف عند تقديم الدعم التقني،

(د) وإذ يُقرُّ بأنَّ ذباب تسي تسي ومشكلة داء المثقبيات التي يسببها يشكِّلان أحد أكبر العوائق أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة الأفريقية، حيث يؤثران في صحة البشر والثروة الحيوانية ويحدِّان من التنمية الريفية المستدامة، ويتسببان بذلك في ازدياد الفقر وانعدام الأمن الغذائي،

(هـ) وإذ يُقرُّ بأنَّ العدد الذي يُبلغ عنه من حالات الإصابة الجديدة بداء المثقبيات البشري الأفريقي صار الآن يقلُّ عن ٢ ٠٠٠ حالة سنوياً وهو حالياً عند أدنى مستوياته على مدى عدَّة عقود، غير أنَّ داء المثقبيات الحيواني ما زال يصيب ملايين الحيوانات سنوياً، ويشكِّل عائقاً أمام التنمية الريفية لعشرات الملايين من سكان المجتمعات الريفية في ٣٩ بلداً أفريقيًا، معظمها دول أعضاء في الوكالة،

(و) وإذ يُقرُّ بأهمية تطوير نظم أكثر كفاءة للإنتاج الحيواني في المجتمعات المحلية الريفية المتضررة من ذباب تسي تسي وداء المثقبيات من أجل الحدِّ من الفقر والجوع وإرساء أساس للأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

(ز) وإذ يذكِّر بالمقررين AHG/Dec.156 (XXXVI) وAHG/Dec.169 (XXXVII) الصادرين عن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فيما كان يسمى وقتئذٍ "منظمة الوحدة الأفريقية" (التي تُعرف الآن باسم "الاتحاد الأفريقي") بإخلاء أفريقيا من ذباب تسي تسي وبوضع خطة عمل لتنفيذ الحملة الأفريقية،

(ح) وإذ يُقرُّ بالأعمال الأساسية التي تضطلع بها الوكالة، في إطار البرنامج المشترك بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة، من أجل تطوير تقنية الحشرة العقيمة لاستخدامها في مكافحة ذباب تسي تسي وتقديم المساعدة عن طريق مشاريع ميدانية، مدعومة من صندوق التعاون التقني التابع للوكالة، بشأن إدماج مكافحة ذباب تسي تسي باستخدام تقنية الحشرة العقيمة في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل التصديّ بطريقة مستدامة لمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات،

(ط) وإذ يدرك أنَّ تقنية الحشرة العقيمة أثبتت جدواها في إيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي، عند دمجها مع تقنيات مكافحة أخرى وعند تطبيقها في إطار نهج متكامل لمكافحة الآفات على نطاق مناطق بأسرها،

(ي) وإذ يرحب بالتعاون الوثيق المستمر بين الأمانة والحملة الأفريقية، بالتشاور مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى المكلفة بهذه المهمة، في مجال إذكاء الوعي بمشكلة ذباب تسي وداء المثقبيات، وتنظيم دورات تدريبية إقليمية، وتقديم المساعدة، من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني وبرنامج الميزانية العادية، لأنشطة المشاريع الميدانية التنفيذية، وكذلك تقديم المشورة بشأن إدارة المشاريع ووضع السياسات والاستراتيجيات دعماً لمشاريع الحملة الأفريقية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي،

(ك) وإذ يرحب بما أحرزته الحملة الأفريقية من تقدم متزايد — إلى جانب إشراك منظمات دولية مثل الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية — في إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أيضاً في التصدي لمشكلة ذباب تسي وداء المثقبيات وتحفيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة،

(ل) وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزه المشروع المدعوم من الوكالة المعني باستئصال ذباب تسي في منطقة نياي في السنغال، مما أدى إلى تحسين الأمن الغذائي وزيادة دخل المزارعين بطريقة فعالة للغاية من حيث التكلفة، وإذ يرحب كذلك بإنشاء مرفق للتربية المكثفة لذباب تسي في بوركينا فاسو،

(م) وتقديرًا منه للمساهمات المقدّمة من مختلف الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة دعماً للتصدي لمشكلة ذباب تسي وداء المثقبيات في غرب أفريقيا، ولاسيما المساهمات المقدّمة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبادرة الاستخدامات السلمية دعماً لمشاريع مكافحة ذباب تسي وداء المثقبيات في السنغال وبوركينا فاسو،

(ن) وإذ يسلّم بالتعاون الوثيق المستمر بين الأمانة والمركز الدولي للبحث والتطوير في مجال تربية الماشية في المناطق شبه الرطبة، الكائن في بوبو-ديولاسو، بوركينا فاسو، وهو أول مركز متعاون مع الوكالة في أفريقيا في مجال "استخدام تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة المتكاملة لتجمعات ذباب تسي تسي على نطاق مناطق بأسرها"،

(س) وإذ يرحب بافتتاح مرفق تربية الحشرات في بوبو-ديولاسو في إطار مشروع الحملة الأفريقية في بوركينا فاسو بوصفه مركزاً دون إقليمي لإنتاج وتوزيع ذباب تسي لأغراض تقنية الحشرة العقيمة،

(ع) وإذ يسلّم بالإدارة التقنية الجيدة في مرفق تربية الحشرات بوبو-ديولاسو في إطار مشروع الحملة الأفريقية في بوركينا فاسو، مما أدى إلى زيادة حجم مستعمرة أحد أنواع ذباب تسي لتسي ليتجاوز مليون أنثى خصيبة،

(ف) وإذ يرحب بالجهود المبذولة من جانب إدارة التعاون التقني في الوكالة ومن جانب الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة دعماً للحملة الأفريقية،

(ص) وإذ يرحّب بالجهود التي تبذلها الأمانة لمعالجة وإزالة العقبات التي تعترض تطبيق تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة ذباب تسي تسي في الدول الأعضاء الأفريقية من خلال البحوث التطبيقية وتطوير الأساليب المتّبعة، سواء داخل الأمانة أو من خلال آلية الوكالة للمشاريع البحثية المنسقة،

(ق) وإذ يسلم بالدعم المتواصل الذي تتلقّاه الحملة الأفريقية من الوكالة حسبما جاء في التقرير الذي قدّمه المدير العام في المرفق ٢ بالوثيقة GC(62)/4،

١- يحثّ الأمانة على أن تزيد من تكثيف الجهود الترويجية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التوعية بالأعباء المترتبة على ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، وأن تواصل إيلاء أولوية عالية للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء، وأن تُضاعف مجدّداً من جهودها الرامية إلى بناء القدرات ومواصلة تطوير التقنيات اللازمة لدمج تقنية الحشرة العقيمة مع تقنيات مكافحة أخرى لإيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛

٢- ويدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز تقديم الدعم التقني والمالي والمادي إلى الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى إيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي، مع التشديد على أهمية اتباع نهج قائم على تلبية الاحتياجات بشأن البحوث التطبيقية وتطوير الأساليب المتّبعة والتحقق من صلاحيتها لدعم المشاريع الميدانية التنفيذية؛

٣- ويطلب إلى الأمانة أن تعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، على مواصلة توفير التمويل من خلال الميزانية العادية وصندوق التعاون التقني من أجل تقديم مساعدات مستمرة للمشاريع الميدانية التنفيذية الخاصة بتقنية الحشرة العقيمة، وتعزيز دعمها للبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا إلى الدول الأعضاء الأفريقية تكميلاً لجهودها الرامية إلى إيجاد مناطق خالية من ذباب تسي تسي ثمّ التوسّع في تلك المناطق؛

٤- ويطلب إلى الأمانة أن تدعم الدول الأعضاء من خلال مشاريع التعاون التقني المعنية بجمع البيانات الأساسية، ووضع اقتراحات المشاريع، والاضطلاع بمشاريع استئصال ذباب تسي تسي التنفيذية المدعومة من خبراء في الموقع، مع إيلاء الأولوية لتجمعات ذباب تسي تسي المعزولة وراثياً؛

٥- ويشجّع إدارة التعاون التقني في الوكالة والشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على مواصلة دعم الحملة الأفريقية والعمل معها على نحو وثيق في مجالات التعاون المتفق عليها على النحو المنصوص عليه في مذكرة التفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والوكالة، الموقّعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

٦- ويشجّد على الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود المنسقة والقائمة على التآزر من جانب الوكالة وسائر الشركاء الدوليين، ولاسيما الفاو ومنظمة الصحة العالمية، بهدف دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء عن طريق توفير الإرشادات وتوكيد الجودة في تخطيط وتنفيذ مشاريع وطنية ودون إقليمية سليمة ومُجدية في إطار الحملة الأفريقية؛

٧- ويطلب إلى الوكالة والشركاء الآخرين تعزيز بناء القدرات في الدول الأعضاء بما يكفل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن اختيار استراتيجيات مكافحة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات ودمج عمليات تقنية الحشرة العقيمة بطريقة فعالة من حيث التكلفة في حملات مكافحة المتكاملة على نطاق مناطق بأسرها؛

- ٨- ويحثُ الأمانة والشركاء الآخرين على مواصلة بناء القدرات واستكشاف إمكانيات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من أجل إنشاء وتشغيل مراكز لتربية ذبابة تسي تسي تربية مكثفة بما يكفل بطريقة فعالة من حيث التكلفة توفير أعداد كبيرة من ذكور ذباب تسي تسي العقيمة لمختلف البرامج الميدانية؛
- ٩- ويشجّع البلدان التي اختارت استراتيجية لمكافحة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات تشمل مكوناتها تقنية الحشرة العقيمة على أن تركز في البداية على الأنشطة الميدانية، بما في ذلك عمليات إطلاق الذكور العقيمة المستوردة من مراكز الإنتاج المكثف، كما في حالة مشروع الاستئصال في السنغال؛
- ١٠- ويشجّع إدارة التعاون التقني في الوكالة والشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على مواصلة دعم إنتاج ذباب تسي تسي إنتاجاً مكثفاً وتوزيعه على الصعيد دون الإقليمي من خلال تعزيز الدعم المقدم إلى مرفق تربية الحشرات في بوبو-ديولاسو؛
- ١١- ويطلب إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية الثالثة والستين (٢٠١٩).

-٤-

خطة لإنتاج مياه الشرب اقتصادياً باستخدام المفاعلات النووية الصغيرة والمتوسطة الحجم

إن المؤتمر العام،

- (أ) إذ يذكّر بالقسم ألف-٤ من القرار GC(60)/RES/12، المتعلق بخطة إنتاج مياه الشرب اقتصادياً باستخدام المفاعلات النووية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقرارات المؤتمر العام السابقة المتعلقة بتعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها،
- (ب) وإذ يقرُّ بأن توفير إمدادات مياه شرب كافية ونظيفة للبشرية جمعاء أمر يحظى بأهمية حيوية، وهو ما تمّ تأكيده في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين لمؤتمر قمة ريو المعني بالتنمية والبيئة، الذي عُقد في عام ١٩٩٢، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو بالبرازيل، وهو ما جرى تأكيده مؤخراً في الهدف ٦ من جدول أعمال عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وكذلك من خلال المناقشة الرامية إلى تنفيذ اتفاق باريس الذي اعتمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف ٢١) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأيضاً في الوثيقة الختامية لنداء الرباط "الماء من أجل أفريقيا"، الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالمياه والمناخ: "الأمن المائي من أجل عدالة مناخية"، الذي سعى إلى ضمان تعزيز إدماج المياه ضمن جدول أعمال الشؤون المناخية قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف ٢٢) الذي عُقد في المغرب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦،

- (ج) وإذ يلاحظ أن حالات نقص مياه الشرب تشكل مصدر قلق متزايد في العديد من مناطق العالم بسبب النمو السكاني، وزيادة التوسع الحضري والصناعي وتداعيات تغيّر المناخ،
- (د) وإذ يبرز الحاجة الماسّة إلى التعاون الإقليمي والدولي للمساعدة على حلّ المشكلة الخطيرة المتمثّلة في نقص مياه الشرب، خاصّةً عن طريق تحلية مياه البحر،
- (هـ) وإذ يُقر بأن عدداً من الدول الأعضاء أبدى اهتمامه بالمشاركة في الأنشطة المتعلّقة بتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية،
- (و) وإذ يلاحظ أن تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية أثبتت نجاحها من خلال شتى المشاريع في بعض الدول الأعضاء، لاستخدامها كمياه صالحة للشرب وكمياه مستخدمة في تشغيل المحطات، وأنها فعالة من حيث التكلفة بوجه عام، في حين يُقرُّ بأن اقتصاديات التنفيذ ستوقف على عوامل تخص كل موقع على حدة،
- (ز) وإذ يحيط علماً مع التقدير بمختلف الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظّمات الدولية المهمة، حسبما جاء في تقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(62)/4،
- (ح) وإذ يحيط علماً بالنطاق المعزز للفريق العامل التقني المعني بالتحلية النووية ليشمل الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وبشكل أكثر تحديداً استخدام المياه بكفاءة في المرافق النووية،
- (ط) وإذ يحيط علماً بالاجتماعات التقنية التي عقدت في الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ لدراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للتوليد المشترك والآثار الاجتماعية والبيئية من أجل التخفيف من حدة تغيّر المناخ،
- (ي) وإذ يحيط علماً بالاجتماع التقني الذي عُقد في عام ٢٠١٧ لتناول مسؤوليات المستخدمين والبايعين بما في ذلك إرساء فهم مشترك لمتطلبات المستخدمين والشروط التي يمكن للبايعين أن يقدّموا بمقتضاها تصاميم مناسبة للمفاعلات وتكنولوجيات مناسبة لتحلية المياه،
- (ك) وإذ يلاحظ أن الأمانة أصدرت في عام ٢٠١٧ منشورين في إطار سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة: العدد NP-T-4.1 المعنون 'Opportunities for Cogeneration with Nuclear Energy' (فرص التوليد المشترك باستخدام الطاقة النووية)، والعدد NP-T-4.3 المعنون "Industrial Applications of Nuclear Energy" (التطبيقات الصناعية للطاقة النووية)، لتسليط الضوء على التوليد المشترك لمختلف التطبيقات الصناعية باستخدام الطاقة النووية، وإذ يلاحظ التقدم المحرز في وضع إرشادات بشأن التوليد المشترك للطاقة النووية،
- (ل) وإذ يلاحظ كذلك إصدار نسخة جديدة من برنامج الوكالة لإدارة المياه في محطات القوى النووية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨،
- (م) وإذ يلاحظ أن المشروع البحثي المنسّق بشأن تطبيق نظم متقدمة للتحلية المنخفضة الحرارة للمياه دعماً لمحطات القوى النووية وللتطبيقات غير الكهربائية قد سار وفق الخطة الموضوعة له وانعقد الاجتماع الختامي لتنسيق البحوث في هذا الصدد في عام ٢٠١٦،

(ن) وإذ يذكر مع التقدير بأن الوكالة وضعت برنامجاً لمساعدة البلدان النامية في معالجة المسائل المتصلة بالاقتصاديات والأمان والموثوقية والتدابير التقنية لمقاومة الانتشار في سياق استخدام المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم لإنتاج مياه الشرب،

(س) وإذ يحيط علماً بالجهود التي يبذلها المدير العام في التماس أموال إضافية للتغطية النووية.

١- يرجو من المدير العام أن يواصل مشاوراته ويعزز اتصالاته مع الدول الأعضاء المهمة، والمنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الإنمائية الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، بشأن الأنشطة المتعلقة بتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية؛

٢- ويشجع الفريق العامل التقني المعني بالتحلية النووية على مواصلة مهامه كمحفّل لإسداء المشورة بشأن أنشطة التحلية النووية واستعراض تلك الأنشطة؛

٣- ويشدد على ضرورة مواصلة التعاون الدولي في تخطيط وتنفيذ البرامج الإيضاحية المتعلقة بالتحلية النووية، وذلك من خلال مشاريع وطنية وإقليمية مفتوحة لمشاركة أي بلد راغب في ذلك؛

٤- ويرجو من المدير العام القيام، رهنأ بتوفر الموارد، بما يلي:

(أ) مواصلة عقد حلقات عمل تدريبية واجتماعات تقنية إقليمية واستخدام الآليات المتاحة الأخرى لتعميم المعلومات عن التحلية النووية وإدارة المياه باستعمال المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاضطلاع بالمزيد من الأنشطة الهادفة إلى تحسين تحديد الكيفية التي يمكن أن تتيح بها المفاعلات القائمة خيارات للتوليد المشترك؛

(ب) إصدار تقرير تقني يتناول مسؤوليات البائعين والمستخدمين المشاركين في مشاريع التحلية النووية، ويقّم السيناريوهات المختلفة للتوليد المشترك؛

(ج) مواصلة زيادة أنشطة الأمانة على صعيد بناء القدرات (بما في ذلك التدريب والتعليم) في مجال مشاريع التحلية النووية لسدّ الفجوة فيما بين المستخدمين/البائعين/المشغلين/الرقابيين؛

٥- ويدعو المدير العام إلى جمع أموال من موارد خارجة عن الميزانية بهدف تيسير جميع أنشطة الوكالة المتعلقة بالتحلية النووية والتوليد المشترك وتطوير المفاعلات الابتكارية الصغيرة والمتوسطة الحجم والإسهام في تنفيذها؛

٦- ويرجو من المدير العام أن يراعي في عملية إعداد برنامج الوكالة وميزانياتها ما يوليه عدد متزايد من الدول الأعضاء المهمة من أولوية عالية لتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية؛

٧- ويرجو كذلك من المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام، في دورته العادية الرابعة والستين (٢٠٢٠)، في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.

-٥-

تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقسم ألف-٥ من القرار GC(60)/RES/12 والقسم ألف-٥ من القرار GC(58)/RES/13 والقسم ألف-٤ من القرار GC(56)/RES/12 والقسم ألف-٤ من القرار GC(54)/RES/10 والقسم ألف-٥ من القرار GC(52)/RES/12 بشأن "تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة" وقراره GC(51)/RES/14 بشأن "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها"،

(ب) وإذ يقرُّ بالدور المركزي الذي تضطلع به التنمية الزراعية في التعجيل بالتقدم صوب العديد من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك الهادفة إلى القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة، لما فيه من منافع اجتماعية واقتصادية لجميع الدول الأعضاء،

(ج) وإذ يقرُّ بأن الاتجاهات العالمية الرئيسية التي ستحدد إطار التنمية الزراعية على المدى المتوسط تشمل: تزايد الطلب على الأغذية، وبقاء حالة انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، وتأثير تغير المناخ،

(د) وإذ يلاحظ بأن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يُقرُّ بالأولوية الأساسية لحماية الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وبنقاط الضعف الخاصة لنظم إنتاج الأغذية التي تجعلها عُرضة لتأثيرات تغير المناخ،

(هـ) وإذ يلاحظ أنَّ التقديرات تشير، وفق منشور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) المعنون "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٨"، إلى أنَّ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمّن في العالم قد ارتفع ليصل إلى ٨٢١ مليون شخص، بعد أن كان ٨٠٤ مليون شخص في عام ٢٠١٦، وأنه بينما تستمر بعض المناطق في إظهار تقدّم شامل، لا يزال الجوع يمثل تحدياً يومياً،

(و) وإذ يلاحظ فوائد التطبيق السلمي للتقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة، وأهمية إتاحة التكنولوجيات الملائمة، ولاسيما للدول الأعضاء النامية من أجل تحسين الأمن الغذائي،

(ز) وإذ يقدّر ما تبذله الأمانة من جهود للمضي في تعزيز شراكتها مع الفاو ولمواصلة تعديل وتكييف عملها بشأن تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات وخدمات نقل التكنولوجيا بما يستجيب لطلبات الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة؛

(ح) وإذ يقدّر ما تقوم به الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة وتفاניה في استحداث وتطبيق التقنيات النووية والتقنيات المتصلة بها في مجال الأغذية والزراعة، وإذ يرحّب بإعادة تأكيد التزام المنظمين بالشراكة العريضة بينهما من خلال توقيع الوكالة والفاو في عام ٢٠١٣ على ترتيبات منقّحة بشأن أعمال الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة،

(ط) وإذ يؤكد ما توفره هذه الشراكة الفريدة من تآزر ومساهمة، من خلال الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة، في الأمن الغذائي العالمي والتنمية الزراعية المستدامة،

(ي) وإذ يذكر بالإطار الاستراتيجي للفاو، الذي يركّز على خمسة أهداف استراتيجية والذي ينسّق الأولويات والنتائج وتخصيص الموارد من أجل التعجيل بالقضاء على الجوع وسوء التغذية والفقر والتعجيل بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية،

(ك) وإذ يعرب عن تقديره لما تضطلع به مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة من أعمال في زايرسدورف، بما في ذلك استخدام النظائر في الزراعة الذكية مناخياً، وقابلية الأغذية للتعقّب وصحة هويتها، ومراقبة الملوّثات؛ وفحص اللقاحات الحيوانية المشعّة؛ ووضع الخرائط الهجينة الإشعاعية لأغراض استيلاذ الحيوانات؛ وتحسين تطبيقات تشخيص الأمراض الحيوانية؛ وتحسين كفاءة تقنيات حثّ الطفرات لأغراض تحسين المحاصيل باستخدام تكنولوجيات حديثة،

(ل) وإذ يسلم بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في تلبية احتياجات ومواكبة تطلعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالنجاح في نشر العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها في الأغذية والزراعة، بما في ذلك توفير موارد بحث وتطوير داخلية سريعة الاستجابة،

(م) وإذ يقرُّ بأهمية تمتّع الوكالة بالقدرات المخبرية لأغراض المستوى ٣ من الأمان البيولوجي من أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بغية مكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود، وإذ يعرب عن تقديره للتعاون الجيّد مع السلطات النمساوية، ولا سيما مع الوكالة النمساوية للصحة وسلامة الأغذية بشأن إتاحة الوصول إلى مرفقها المعني بالمستوى ٣ من الأمان البيولوجي واستخدامه، وإذ يرحّب بتفكير الوكالة في تشييد ملحق موسّع للمرفق القائم يكون ملكاً للوكالة،

(ن) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الأمانة لمكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر، الناشئة أو تلك التي تعاود الظهور، من قبيل طاعون الحيوانات المجترة الصغيرة، وحمى الخنازير، وداء الحمى القلاعية، ومرض فيروس الإيبولا، وإنفلونزا الطيور، ومرض اللسان الأزرق ومرض الجلد الكتيلي في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبّي،

(س) وإذ يقرُّ بأنّ الأمراض الحيوانية الناشئة وتلك التي تعاود الظهور إنما تؤثر بشدّة في الإنتاجية الحيوانية والأمن الغذائي، وإذ يقرُّ كذلك بأهمية تطوير نُظم إنتاج مواشٍ صحية وأكثر كفاءة في المجتمعات الريفية من أجل تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

(ع) وإذ يقرُّ بنجاح شبكة مختبر التشخيص البيطري (مختبرات فينلاب)، بعد الإنجازات التي حققتها شبكة المختبرات الأفريقية للطاعون البقري التي أنشأتها الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة في مطلع تسعينيات القرن العشرين بمشاركة ٢٠ بلداً لأغراض الحملة العالمية للقضاء على الطاعون البقري، في مواءمة هيكلها للتعامل مع معظم الأمراض العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المصدر، والتي تشارك فيها حالياً ٤٤ دولة عضواً أفريقية و ١٩ دولة عضواً آسيوية،

(ف) وإذ يُقرُّ كذلك بالدور المهم والآخذ في التوسُّع الذي تضطلع به شبكة مختبر التشخيص البيطري في مساعدة هذه الدول الأعضاء في تحسين الصحة البشرية والحيوانية وكذلك سلامة الأغذية وأمنها، وفي تعزيز جودة إنتاج الأغذية، وهو ما يسهم في جهود الدول الأعضاء الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(ص) وإذ يحيط علماً بالنجاحات التي تحققت في الآونة الأخيرة نتيجة الجهود التي بذلتها الأمانة في استحداث أصناف محاصيل جديدة ومحسَّنة باستخدام التقنيات النووية والتكنولوجيات الحيوية، على سبيل المثال، استحداث أصناف طافرة جديدة من الأرز وفول الصويا في إندونيسيا تكون قابلة للتكيف مع تغيُّر المناخ، وتحسين أصناف السمسم والقطن المتكيفة مع درجات الحرارة المرتفعة في باكستان، وأصناف الفول السوداني الجديدة في سري لانكا المقاومة للأمراض والتي تتسم بتحمُّل الجفاف وبغلَّتتها الكبيرة،

(ق) وإذ يلاحظ النجاحات التي تحققت في الآونة الأخيرة نتيجة الجهود التي بذلتها الأمانة في تطوير أصناف المحاصيل الذكية مناخياً باستخدام التقنيات النووية والتكنولوجيات الحيوية، على سبيل المثال، خطوط الأرز الطافرة المحسَّنة في اليابان والقابلة للتكيف مع ظروف النيتروجين المنخفضة، وأصناف القمح الطافرة المحسَّنة التي تتسم بكفاءة عالية في استخدام المياه في الصين، وخطوط الشعير الطافرة المحسَّنة في أستراليا والتي هي متكيفة مع الحقول متدنية الفسفور، وخطوط اللوبيا الذهبية الطافرة والمحسَّنة ذات النضح المبكر في تايلند،

(ر) وإذ يشيد بالأمانة على مواصلة تحسين شبكات المختبرات لتعزيز بناء قدرات الدول الأعضاء، ولا سيما لأغراض سلامة الأغذية وجودتها، وتحسين المحاصيل ووضع الواسمات الجزيئية، ولتعزيز الدعم من أجل النجاح في الوقت المناسب في تشخيص الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود ومكافحة هذه الأمراض واستئصالها،

(ش) وإذ يشيد بالأمانة على جهودها المستمرة في تطوير وتطبيق التقنيات النووية والتحليلية ذات الصلة لكشف بقايا الأغذية/الملوثات، ولمكافحة الغش في الأغذية، وتحسين نُظم سلامة الأغذية ومراقبتها، من أجل حماية المستهلكين وتعزيز قدرة المواد الغذائية على المنافسة في الأسواق الدولية،

(ت) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الأمانة لبناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال تحديد الخصائص الوراثية الحيوانية التي تستهدف على وجه الخصوص تحسين السلالات الحيوانية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في سياق مقاومة الأمراض وتحمل الظروف البيئية القاسية الناجمة عن تغيُّر المناخ،

(ث) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الأمانة بشأن تحديد وإدراج ما هو أقل شهرة وغير تقليدي من أطعمة وأعلاف ومخلفات محاصيل ومنتجات ثانوية صناعية لزيادة استدامة إنتاج الأغذية الحيوانية المصدر،

(خ) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الأمانة لبناء شبكة من نُظم البحوث الزراعية الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتحسين كفاءة الاستيلاء الطفري للمحاصيل من خلال تشجيع وتسهيل تبادل البلازما الجينية الطافرة لأغراض الاستيلاء، وتسريع اكتشاف السمات الطافرة واستحداث الواسمات للسمات ذات الأهمية الزراعية، ووضع واسمات جزيئية للسمات الطافرة،

(ذ) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الأمانة لإدخال الاستيلاء الطفري للبن كنهج جديد للتحسين الوراثي لأصناف البن من أجل مكافحة أمراض مهمة مثل صدأ أوراق البن،

(ض) وإذ يشيد بالأمانة لما قدّمته من مساعدة فعّالة للدول الأعضاء في التعرف على الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود وتحديد خصائصها بسرعة وفعالية، كمرض فيروس الإيبولا، وإنفلونزا الطيور المسيّبة للمرض الشديد، وحُمى القرم-الكونغو النزفية، وحُمى وادي الصدع.

(أ أ) وإذ يشيد بالأمانة على عملها في مجال استئصال ذباب الفاكهة في أمريكا اللاتينية والكاربي باستخدام تقنية الحشرة العقيمة، وهو الأمر الذي أثمر عن تأثير اجتماعي اقتصادي كبير للغاية في المنطقة، وإذ يشيد بها، على وجه الخصوص، لما قدّمته من دعم مثالي في سبيل النجاح في استئصال ذبابة الفاكهة المتوسطة في الجمهورية الدومينيكية،

(ب ب) وإذ يثني على الدعم الذي تقدّمه الوكالة لحملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية، والتي تحرز تقدّماً ممتازاً في استئصال ذبابة تسي تسي من منطقة نيباز في السنغال وتدعم القضاء على ذبابة تسي تسي والمرض الذي تنقله في العديد من الدول الأعضاء المتضرّرة،

(ج ج) وإذ يشيد بالأمانة على دعم استحداث وإعادة تنظيم ومواءمة مجموعة من المعايير الدولية لذبابة الفاكهة في إطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، للمساعدة على الحد من انتشار آفات ذباب الفاكهة، مما سيساعد بدوره على التقليل من الفقر، إذ سيجني المزارعون غلة أكبر ويتكبدون خسائر أقلّ وتتزايد فرصتهم في التجارة، وإذ يعرب عن تقديره لجائزة العمل الجماعي التي قدمتها الفاو إلى الفريق المشترك بين الفاو والوكالة المعني بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات،

(د د) وإذ يقدر المنجزات الكبرى للشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة وبرنامج التعاون التقني للوكالة في تطوير سلالات قمح طافرة تقاوم مرض صدأ ساق القمح Ug99، الذي هو نوع من مرض الصدأ الأسود يصيب القمح،

(ه ه) وإذ يشيد بالوكالة والفاو لتشاركهما في تقديم جوائز الإنجاز وجوائز الإنجاز المتميّز لمربي نباتات ولمعاهد في الدول الأعضاء تقديراً للإنجازات الاستثنائية في مجال الاستيلاء الطفري ولمساهماتهم في الأمن الغذائي العالمي،

(و و) وإذ يشيد بالوكالة لدورها الرئيسي في حقبة ما بعد القضاء على الطاعون البقري، بما في ذلك مساهمتها في احتجاز فيروس الطاعون البقري من مرافق التشخيص ومرافق إنتاج وتخزين اللقاح وفي الحفاظ على القدرات والخبرات التشخيصية العالمية، وعلى الدعم الذي قدمته في بناء القدرات الوطنية والإقليمية وتحسين الدراسات الوبائية وإدارة البيانات الوبائية وإقامة الشبكات الملائمة لمكافحة سائر أمراض الثروة الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر،

(ز ز) وإذ يشيد بالوكالة لدورها النموذجي في تعزيز التصدي للطوارئ النووية في ميدان الأغذية والزراعة وتكييفها للتكنولوجيات النووية والتكنولوجيات المتصلة بها في هذا الصدد،

(ح ح) وإذ يثني على بدء أعمال بحث وتطوير جديدة بناء على الطلب في مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زايبرسدورف بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة البعوض الناقل للأمراض، واستخدام الأساليب النظرية في مكافحة تآكل التربة وإدارة التربة والمياه والزراعة الذكية مناخياً والحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة والتحليل الجنائية في مجال الأغذية وتتبع الأغذية ومكافحة الملوثات من أجل تحسين سلامة الأغذية وجودتها، ودراسة اللقاحات الحيوانية المشعّعة، واستخدام النظائر المستقرة كتكنولوجيات لتعقب الأثر وفي تعزيز التطبيقات التشخيصية للأمراض الحيوانية، واستخدام تقنيات تسلسل الجينوم الكامل والمعلوماتية البيولوجية في وضع واسمات جزيئية محكمة لأغراض الاستيلاء الطفري،

(ط ط) وإذ يثني على الدعم الذي قدمته الأمانة لـ ٦٥ بلداً من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في وضع استراتيجيات الحفاظ على التربة باستخدام تقنيات النويدات المشعة المتساقطة لضمان الإنتاج الزراعي المستدام وللتخفيف من آثار تغير المناخ،

(ي ي) وإذ يرحّب بأنشطة البحوث بناء على الطلب بشأن وضع أدوات للاتصال بغية تحسين عملية اتخاذ القرارات في مجال إدارة المياه الزراعية في أفريقيا، ومنصة تصوّر جديدة للتأهب والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية فيما يتصل بالأغذية والزراعة،

(ك ك) وإذ يقرُّ بأن طلب الدول الأعضاء الحصول على المساعدة التقنية في مجال التطبيقات النووية في الأغذية والزراعة لا يزال عالياً، كما يتضح من الدعم العلمي والتقني الذي تقدمه الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة لأكثر من ٢٢٥ مشروعاً من مشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية والأقليمية و ٣٠ من مشاريع البحوث المنسّقة،

(ل ل) وإذ يعرب عن تقديره للإسهامات المقدّمة من الدول الأعضاء والفاو والجهات المعنية الأخرى في دعم مشروع ReNuAL+، وفي جملة أمور، لبرنامج الأغذية والزراعة في الوكالة، وإذ يشيد بالأمانة لتأمينها تمويلاً خارجياً عن الميزانية لبحوثها البالغة الأهمية في مجالات تشمل استحداث مجموعة أدوات تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة البعوضة الزاعجة *Aedes*،

- ١- يحثّ الأمانة على أن تواصل، بطريقة متكاملة وشمولية، توسيع نطاق جهودها الرامية إلى معالجة أمور من بينها انعدام الأمن الغذائي في الدول الأعضاء، وعلى زيادة مساهمتها في رفع الإنتاجية والاستدامة الزراعيتين، والحدّ من الفقر والجوع، وتحسين مداخل المزارعين، من خلال تطوير العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقها المتكامل؛
- ٢- ويشجّع الأمانة، وعلى وجه الخصوص الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة، على مواصلة دورها الفريد في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية والتقنيات المتصلة بها لتحسين الأمن الغذائي والزراعة المستدامة من خلال التعاون الدولي في مجال البحوث والتدريب وأنشطة التوعية؛
- ٣- ويحثّ الأمانة على التصدي لآثار تغيّر المناخ على الأغذية والزراعة من خلال استخدام التكنولوجيات النووية، مع إيلاء الأولوية للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك عن طريق تطوير أدوات وحزم تكنولوجية، ويدعو الأمانة إلى تنفيذ أنشطة من أجل التصدي لتحديات تغيّر المناخ في إطار العنوان المواضيعي 'الزراعة الذكية مناخياً'؛
- ٤- ويحثّ الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على زيادة تركيزها على التكثيف المستدام للإنتاجية الزراعية من خلال الممارسات الزراعية الذكية مناخياً التي تضمن جودة المياه، وتعزّز سلامة الأغذية وجودتها، وتحسّن كفاءة استخدام المياه، وتحدّ من تدهور الأراضي، وتحقّق أقصى قدر من غلة المحاصيل ونوعيتها، وتحسّن قدرة المحاصيل على التكيف مع الظروف المختلفة، وتحقق المستوى الأمثل من علف الماشية والممارسات الزراعية الأخرى بما يحدّ من غازات الدفيئة، في الوقت الذي تعدّ فيه بتكثيف أفضل مع تغيّر المناخ وتخفيف آثاره؛
- ٥- ويحثّ الوكالة على زيادة تركيزها على تطوير المحاصيل المتكيفة مع التأثيرات السلبية لتغيّر المناخ باستخدام تقنيات حتّ الطفرات، والتكنولوجيا الحيوية وغيرها من التقنيات الحديثة لاستحداث الواسمات بما يساعد على استيلاء المحاصيل ويسرّع به؛
- ٦- ويشجّع الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على مساعدة الدول الأعضاء، عند طلبها، على تطوير تكنولوجيات التشعيع، مثل الأشعة السينية وأجهزة الحزم الإلكترونية العالية الطاقة، لمعالجة مسببات الأمراض النباتية والآفات الحشرية لأغراض الصحة والصحة النباتية؛
- ٧- ويدعو الأمانة، في ضوء الاتجاه العالمي في مقاومة مضادات الميكروبات وما لذلك من تأثير في صحة الحيوان والإنسان، إلى مواصلة متابعة التطورات الدولية في الجهود المبذولة لاستحداث تطبيقات ممكنة قد تقدّم الأساليب/الأدوات النووية/النظيرية في إطارها مزايا مقارنة؛
- ٨- ويشجّع الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على مواصلة تعزيز دورها المحوري في إنشاء وتنسيق ودعم شبكات المختبرات العلمية/التقنية العالمية والإقليمية الجديدة من أجل زيادة تعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية فيما بين المؤسسات في الدول الأعضاء الساعية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ويحثّ الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على أخذ زمام المبادرة في إنشاء مثل هذه الشبكات واستدامتها وإدارتها؛

٩- وعلاوة على ذلك، يشجّع الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على مواصلة مساعيها المتواصلة لزيادة تعزيز وتوسيع الشبكات القائمة، بما في ذلك شبكة مختبر التشخيص البيطري (VETLAB)، والشبكة التحليلية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (RALACA)، ورابطة آسيا وأوقيانوسيا لطفرات النبات (AOAPM)، والشبكة الأفريقية لسلامة الأغذية (AFoSaN)، وشبكة قاعدة بيانات العاملين في مجال ذباب الفاكهة الرمادي (TWD)، وشبكة طفرات البن (CMN)، بمشاركة أصحاب مصلحة متعددين لتعزيز البرامج الوطنية؛

١٠- ويشجّع كذلك الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على توسيع نطاق دعمها للدول الأعضاء، من خلال شبكة مختبرات التشخيص البيطري، في إرساء وتطوير قدراتها في مجال تشخيص الأمراض البيطرية والأمراض الحيوانية المصدر والتصدّي لها، ويسلّم بالعمليات ذات الكفاءة، التي تؤدي إلى التشخيص السريع لأمراض لها القدرة على تهديد صحة الإنسان والحيوان وكذلك سلامة الأغذية والأمن الغذائي وجودة إنتاج الغذاء، الأمر الذي يؤثر في نهاية المطاف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتصدّي لتلك الأمراض واتخاذ إجراءات بصددها؛

١١- ويحثّ أيضاً الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على مواصلة الاستناد إلى إنجازاتها في هذا الصدد عبر تحديد فرص التوسّع للوصول إلى مناطق أخرى، بناء على طلب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ذات الصلة؛

١٢- ويشجّع الأمانة على مواصلة عملها في مجال الاستيلاء الطفري للبن، وعلى الترويج لاستحداث شبكة لمعاهد البحوث في البلدان التي تزرع البن؛

١٣- ويطلب إلى الأمانة أن تُعزّز بناء قدرات الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال معالجة تلك الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود والتي من المحتمل أن تشكل تهديداً بيولوجياً للناس ولسبل كسب معيشتهم، في حال انبعاثها في البيئة عرضاً أو عمداً، ويشجّع الوكالة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، على مواصلة التفكير في تشييد مرفق موسّع يكون ملكاً للوكالة ويعنى بالمستوى ٣ من الأمان البيولوجي للمختبر القائم التابع للوكالة النمساوية للصحة وسلامة الأغذية بُغية تعزيز بناء القدرات في الدول الأعضاء من أجل التصدي لهذه التهديدات العالمية؛

١٤- ويشجّع الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة، بما في ذلك مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زايرسدورف، على مواصلة عملها القيم في توفير الأدشطة التدريبية والخدمات بناء على الطلب وفي مجال البحث والتطوير التطبيقي؛

١٥- ويطلب إلى الأمانة أن تعمل على تجديد مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زايرسدورف، بالاشتراك مع الكيانات البرنامجية الأخرى التابعة لمختبرات إدارة العلوم والتطبيقات النووية، بُغية ضمان أن تكون المختبرات الملائمة للغرض في الوضع الأمثل في المستقبل أيضاً لمساعدة الدول الأعضاء على ما تقوم به من أنشطة البحث والتطوير؛

١٦- ويحثّ الأمانة على أن تواصل تعزيز أنشطتها في مجال الأغذية والزراعة من خلال مبادرات بناء القدرات على الصعيد الأقليمي والإقليمي والوطني، ومن خلال تحسين التعاون والتوافق فيما بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وعلى زيادة التعجيل بالنقل المستدام للتكنولوجيا إلى الدول الأعضاء النامية؛

١٧- ويشجّع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات، ولا سيما عن طريق مبادرة الاستخدامات السلمية، إلى أنشطة الأغذية والزراعة، وعلى مواصلة دعم هذه الأنشطة بتمويل المشاريع التي من شأنها أن تزيد من تعزيز الإنتاجية الزراعية مع حماية الموارد الطبيعية التي تتزايد ندرتها ومعالجة انبعاثات غازات الدفيئة؛

١٨- ويحثّ الأمانة على مواصلة تعزيز جهودها في السعي إلى الحصول على أموال خارجة عن الميزانية لتحسين وتحديث البنى الأساسية والمعدات الخاصة بمختبرات زيبيرسدورف، لا سيما مختبر الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشترك بين الفاو والوكالة، بُغية تمكين هذه المختبرات من تلبية ما للدول الأعضاء من احتياجات متزايدة ودائمة التطور، وعلى وجه التحديد يشجّع على تقديم مساهمات من الدول الأعضاء دعماً لمبادرة ReNuAL+؛

١٩- ويحثّ الأمانة على أن تستفيد، في جهودها الرامية إلى حشد الموارد لمشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية، من الخبرة الواسعة للفاو في حشد الموارد الخارجة عن الميزانية، ويشجّع الأمانة على جعل موظفي الفاو المعنيين يعملون عن كثب مع موظفي الوكالة في هذه الجهود؛

٢٠- ويشجّع الأمانة على المضي في تعزيز شراكتها مع الفاو ومواصلة تعديل وتكييف عملها بشأن عمليات تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات وخدمات نقل التكنولوجيا، الخاصة بها، بما يستجيب لطلبات واحتياجات الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة، ولا سيما بالنظر إلى الأهداف الاستراتيجية للفاو؛

٢١- ويقدّر الأنشطة المستمرة التي تقوم بها الأمانة فيما يتعلق بالتأهب والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية، ولا سيما في مجالي التدابير الزراعية المضادة واستراتيجيات الاستصلاح الرامية إلى التخفيف من حدة الآثار المباشرة والأطول أجلاً الناشئة من التلوث بالنويدات المشعة، ويحثّ الأمانة على وضع تكنولوجيات وأدلة وبروتوكولات ونظم لدعم القرارات وإعداد إرشادات لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التعامل مع التلوث بالنويدات المشعة في الأغذية والزراعة؛

٢٢- ويشجّع الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على مواصلة التصدي للتحديات العالمية الرئيسية المحيطة بالتنمية الزراعية، لكي تضمن إلى أقصى حد ممكن زيادة صمود سبل كسب المعيشة للتهديدات والأزمات في مجال الزراعة، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

٢٣- ويحثّ الأمانة على مواصلة تعزيز جهودها في السعي إلى الحصول على أموال خارجة عن الميزانية لتعزيز ما تضطلع به من أنشطة بحوث في مجال التأهب والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية التي تؤثر في الأغذية والزراعة؛

٢٤- ويطلب إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية الرابعة والستين (٢٠٢٠).

تجديد مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايبرسدورف

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالفقرة ٩ من القسم ألف-١ من القرار GC(55)/RES/12، التي طلب فيها المؤتمر العام من الأمانة أن تبذل جهوداً بالتعاون مع الدول الأعضاء لتحديث مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايبرسدورف، ومن ثمَّ ضمان إتاحة أقصى درجة من الفوائد للدول الأعضاء، ولاسيما النامية منها،

(ب) وإذ يذكّر كذلك بالقرارات الأخرى التي تقضي بأن تكون مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف قادرة تماماً على أداء الغرض المطلوب منها (كالقسم ألف-٢ من القرار GC(56)/RES/12، بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لاستئصال و/أو كبح البعوض الناقل للملاريا؛ والقسم ألف-٣ من القرار GC(57)/RES/12، بشأن دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المنقيبات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)؛ والقسم ألف-٤ من القرار GC(56)/RES/12، بشأن تقوية الدعم الذي يُقدَّم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة؛ والقسم ١٣ من القرار GC(57)/RES/9، بشأن التأهب والتصدي للحادثات والطوارئ النووية والإشعاعية؛ والقرار GC(57)/RES/11، بشأن تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة)،

(ج) وإذ يقرُّ بالتطبيقات المتزايدة للتكنولوجيات النووية والإشعاعية، وفوائدها الاقتصادية والبيئية في طائفة واسعة من المجالات، والدور الحيوي الذي تضطلع به مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف في إيضاح وتطوير تكنولوجيات جديدة ونشرها في الدول الأعضاء، والزيادة الهائلة التي شهدتها السنوات الأخيرة في عدد الدورات التدريبية ذات الصلة وفي توفير الخدمات التقنية،

(د) وإذ ينوّه مع التقدير بالدور الرائد عالمياً الذي تضطلع به مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف فيما يتعلق بإنشاء شبكات عالمية للمختبرات في عدّة مجالات، مثل شبكات مكافحة الأمراض الحيوانية المدعومة من خلال مبادرة الاستخدامات السلمية، ومبادرة صندوق النهضة الأفريقية والتعاون الدولي، ومبادرات عديدة أخرى،

(هـ) وإذ يقرُّ كذلك بالحاجة الملحة لتحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف لكي يتسنى لها التجاوب مع التغيُّر المستمر في نطاق الطلبات المقدّمة إليها ومدى التعقيد الذي تنطوي عليه ومع تزايد مطالب الدول الأعضاء، ومواكبة الوتيرة المتسارعة للتطوّرات التكنولوجية،

(و) وإذ يؤكِّد أهمية أن تكون المختبرات قادرة على أداء الغرض المطلوب منها وأن تمتثل لمعايير الصحة والأمان وأن تتوفّر لها البنية الأساسية المناسبة،

(ز) وإذ يدعم مبادرة المدير العام بشأن تحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف، والتي أعلنها في كلمته أمام الدورة العادية السادسة والخمسين للمؤتمر العام،

(ح) وإذ يذكّر بالقسم ألف-٥ من القرار GC(56)/RES/12، وبصفة خاصة الفقرة ٤ منه، التي يرجو فيها المؤتمر العام من الأمانة "أن تضع خطة عمل استراتيجية شاملة لتحديث مختبرات التطبيقات النووية الكائنة في زايرسدورف، وأن تقدم مفهوماً ومنهجية لبرنامج التحديث القصير الأجل والمتوسط الأجل والطويل الأجل، وأن تبيّن الخطوط العريضة لرؤية كلّ من مختبرات التطبيقات النووية الثمانية ودوره المستقبلي"؛

(ط) وإذ يذكّر كذلك بتقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين (الوثيقة GC(57)/INF/11)، والذي يحدّد الأنشطة والخدمات التي تقدّمها مختبرات التطبيقات النووية في زايرسدورف التي تهدف إلى إفادة الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، ويضع تقديراً كمياً للاحتياجات والمطالب المتوقعة من جانب الدول الأعضاء في المستقبل ويحدّد الفجوات القائمة في الوقت الراهن والمتوقعة في المستقبل،

(ي) وإذ يرحّب بتقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين بشأن استراتيجية تجديد مختبرات العلوم والتطبيقات النووية في زايرسدورف، الواردة في الوثيقة GOV/INF/2014/11، التي تبيّن العناصر ومتطلبات الموارد اللازمة لضمان أن تكون المختبرات قادرة على أداء الغرض المطلوب منها، وهو ما يُعرف بمشروع ReNuAL، على أن يُنفذ في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ في حدود ميزانية مستهدفة بمبلغ ٣١ مليون يورو، ووفقاً للإضافة الملحقة بالاستراتيجية والواردة في الوثيقة GOV/INF/2014/11/Add.1، التي تتضمن تحديثاً للاستراتيجية يعرف العناصر الإضافية الواردة في الفقرة ١٥ من الاستراتيجية، وهو ما يُعرف بمشروع ReNuAL+، كما تتناول تفكير الوكالة في إرساء قدرات مختبرية خاصة بها لأغراض المستوى ٣ من الأمان البيولوجي،

(ك) وإذ يلاحظ الوثيقة GOV/INF/2017/1 المعنونة "مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية"، التي قدّمت معلومات محدّثة إلى الدول الأعضاء عن التقدّم المحرز والمتطلبات من الموارد اللازمة ونطاق مشروع ReNuAL+،

(ل) وإذ يرحّب كذلك بتقرير المدير العام الوارد في المرفق ٥ بالوثيقة GOV/2018/29-GC(62)/4 والمقدّم إلى مجلس المحافظين بشأن التقدّم المحرز في تنفيذ مشروع ReNuAL منذ الدورة الحادية والسنتين للمؤتمر العام،

(م) وإذ يرحّب بالتقدم المحرز في تشييد المباني الجديدة والبنية الأساسية للمختبرات في إطار كلّ من مشروع ReNuAL و ReNuAL+، وإذ يلاحظ أنّ مختبر مكافحة الآفات الحشرية قد افتُتح في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وأنّه يُتوقّع أنّ يبدأ تشغيل مختبر مكافحة الآفات الحشرية ومختبر قياس الجرعات بحلول نهاية عام ٢٠١٨،

(ن) وإذ يرحّب كذلك بأعمال التشييد الرئيسية الخاصة بالمختبر المرن القابل للتعديل، والتي يُتوقّع الانتهاء منها بحلول نهاية عام ٢٠١٨،

(س) وإذ يسلّم بأهمية تمتّع الوكالة بالقدرة المختبرية لأغراض المستوى ٣ من الأمان البيولوجي من أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بغية مكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود، وإذ يعرب عن تقديره للتعاون الجيد مع السلطات النمساوية، ولاسيما مع الوكالة النمساوية للصحة وسلامة الأغذية التي بدأت تتيح للوكالة كامل الحرية في دخول واستخدام مرفقها

الجديد المعني بمستوى الأمان البيولوجي ٣ والكائن في مودلينغ، مما يعزّز قدرة الوكالة على تقديم قدر أكبر من المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال مكافحة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود، وإذ يلاحظ كذلك تقديم الحكومة النمساوية حزمة تُقدّر قيمتها بمبلغ ٢ مليون يورو تضمّ قطعة أرض وعناصر بنية أساسية وخدمات تقنية مساهمة منها في جهود الوكالة الرامية إلى إنشاء قدراتها المختبرية الخاصة في نفس المرفق الكائن في مودلينغ،

(ع) وإذ يرحّب بجمع قرابة ٣٢ مليون يورو من الأموال الخارجة عن الميزانية من أجل مشروع ReNuAL و ReNuAL+ حتى الآن، بما في ذلك أكثر من ١١ مليون يورو من أجل مشروع ReNuAL+

(ف) وإذ يرحّب كذلك بما قدّمته الدول الأعضاء التالية من المساهمات المالية والعينية والخبراء المجانيين من أجل تنفيذ مشروع ReNuAL، والبالغ عددها ٣٤ دولة عضواً: الاتحاد الروسي، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وإندونيسيا، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وتايلند، وتركيا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، والصين، وعُمان، وفرنسا، والفلبين، وقطر، وكازاخستان، وكندا، والكويت، وماليزيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، ومنغوليا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، إلى جانب المساهمات المقدّمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (اتفاق أفرا)، وأحد المراكز المتعاونة مع الوكالة، فضلاً عن خمسة مساهمين من القطاع الخاص،

(ص) وإذ يقرُّ بالجهود التي تبذلها مجموعة الدول الأعضاء غير الرسمية المعروفة باسم "أصدقاء مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية"، والتي تعمل بنشاط على تيسير حشد الموارد للمشروع، وإذ يشجّع جميع الدول الأعضاء التي هي في وضع يمكّنها من إتاحة الموارد لدعم تجديد مختبرات التطبيقات النووية في زايرسدورف على القيام بذلك،

(ق) وإذ يلاحظ الحاجة إلى جمع ٣,٧٥ مليون يورو بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لانتهاء من مركز الطاقة المتكامل وتجهيز مبني المختبرات الجديدين وتركيب المعدات فيهما، بغية ضمان إمكانية التشغيل الكامل في الموعد المقرّر،

(ر) وإذ يلاحظ كذلك الاقتراح الوارد في الصيغة المستوفاة لمشروع ميزانية الوكالة لعام ٢٠١٩ بشأن تخصيص مبلغ ٢,١ مليون يورو لمشروع ReNuAL+ من صندوق الاستثمارات الرأسمالية الرئيسية،

(ش) وإذ ينوّه بالجهود المبذولة والتقدم المحرز فيما يخص إبرام الشراكات والتماس المساهمات من مانحين غير تقليديين، ولاسيما فيما يتعلق بالاحتياجات من المعدات، وإذ ينوّه كذلك مع التقدير بإبرام اتفاقات مع شركاء غير تقليديين لتزويد المختبرات بالمعدات،

١- يُشَدّد على الحاجة إلى أن تواصل الوكالة، وفقاً لنظامها الأساسي، ممارسة أنشطة البحث والتطوير التكميلية في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها التي تمتلك الوكالة فيها مزية مقارنة، وأن تحافظ على تركيزها على مبادرات بناء القدرات وعلى تقديم الخدمات التقنية كي تلبّي ما للدول الأعضاء من احتياجات أساسية متعلقة بالتنمية المستدامة؛

- ٢- ويطلب إلى الأمانة أن تسعى جاهدة، بما يتناسب مع المكانة التي تتمتع بها مختبرات التطبيقات النووية في زايبيرسدورف داخل الوكالة، إلى ضمان تلبية الاحتياجات الماسية والمطالب المقبلة المتوقعة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بخدمات هذه المختبرات في حدود التمويل الإجمالي المستهدف لمشروع التجديد؛
- ٣- ويناشد الأمانة أن تواصل اتّباع استراتيجية قائمة على حشد الموارد من أجل مشاريع محدّدة من خلال التماس الموارد من الدول الأعضاء والمؤسسات والهيئات المانحة والقطاع الخاص، ويشجّع إقامة الشراكات بما في ذلك من خلال قاعدة بيانات الأمم المتحدة للأسواق العالمية، ويشجّع كذلك الأمانة على التفكير في تخصيص موارد مالية للمشروع من الوفورات أو من مكاسب الكفاءة، بالتشاور مع الدول الأعضاء؛
- ٤- ويناشد كذلك الأمانة أن تواصل وضع حُزم تستهدف حشد الموارد وتتطابق فيها اهتمامات المانحين المحتملين مع احتياجات مشروع ReNuAL+، وأن تعطي الأولوية للعناصر المتبقية من مشروع ReNuAL+؛
- ٥- ويشجّع الأمانة على الاضطلاع بمزيد من التخطيط بشأن كيفية تلبية احتياجات المختبرات التي سوف تظلّ في المرافق القائمة، بعد الانتهاء من المختبر المرن القابل للتعديل؛
- ٦- ويطلب إلى الأمانة أن تقدّم معلومات عن الموارد المالية اللازمة لعمليات التنفيذ المقبلة وتوضيح المجالات التي تحتاج إلى موارد حتى تسير وفق مواعيد التنفيذ المقرّرة؛
- ٧- ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم التزامات ومساهمات مالية، فضلاً عن المساهمات العينية، في الوقت المناسب، وكذلك تيسير التعاون مع شركاء آخرين، حسب الغرض، بما في ذلك المؤسسات والهيئات المانحة والقطاع الخاص، بما يكفل تجهيز مبني المختبرات الجديدين ومركز الطاقة المتكامل وتركيب المعدات فيهم بغية ضمان إمكانية التشغيل الكامل في الموعد المقرّر،
- ٨- ويدعو كذلك الدول الأعضاء، استناداً إلى المعلومات المتاحة من جهود التخطيط التي بذلتها الأمانة مؤخراً، إلى تقديم المساهمات الملائمة لدعم استكمال تجديد مختبرات التطبيقات النووية في زايبيرسدورف، على النحو الوارد في الوثيقة GOV/INF/2017/1، لكي يتسنى تنفيذ عناصر مشروع ReNuAL+ في أقرب وقت ممكن، بالتشاور مع جميع الدول الأعضاء؛
- ٩- ويشجّع "أصدقاء مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية"، تحت الرئاسة المشتركة لجنوب أفريقيا وألمانيا، وجميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم تنفيذ المشروع مع التركيز على حشد الموارد في الوقت المناسب، بهدف بدء تشغيل المرافق الجديدة بحلول نهاية عام ٢٠١٩؛
- ١٠- ويناشد الأمانة أن تقدّم تقارير عن تنفيذ مشروعي ReNuAL و ReNuAL+، بهدف تسليط الضوء على الإنجازات وتحديد الاحتياجات من الموارد التي لا تزال مطلوبة، في سياق الفعاليات المقبلة مثل مؤتمر الوكالة الوزاري بشأن العلوم والتكنولوجيا النووية، المقرّر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛
- ١١- ويطلب إلى المدير العام أن يقدّم إلى المؤتمر العام في دورته الثالثة والستين (٢٠١٩) تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

باء- تطبيقات القوى النووية

-١

عام

١-١-١ مقدمة

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقرار GC(61)/RES/11 وقرارات المؤتمر العام السابقة بشأن تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها،

(ب) وإذ يلاحظ أنَّ أهداف الوكالة حسبما نصّت عليها المادة الثانية من نظامها الأساسي تشمل "تعزيز وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"،

(ج) وإذ يلاحظ أيضاً أنَّ وظائف الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي تشمل "التشجيع والمساعدة على البحث في مجال الطاقة الذرية وتطبيقها العملي للأغراض السلمية"، و"تيسير تبادل المعلومات العلمية والتقنية"، و"التشجيع على تبادل وتدريب العلميين والخبراء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية"، بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(د) وإذ يذكّر بأهمية إشراك الدول الأعضاء في عملية صياغة وإصدار المنشورات الهامة في مجال الطاقة النووية،

(هـ) وإذ يلاحظ القيمة المستمرة لخطة العمل المتكاملة التي تُتيح إطاراً تشغيلياً لتقديم المستوى الأمثل للمساعدة التي تُوفّرها الوكالة دعماً للدول الأعضاء التي لديها برامج نووية وطنية جديدة ومتوسّعة،

(و) وإذ يسلم بأنَّ الأمانة والدول الأعضاء التي لديها برامج قوى نووية قد اتخذت إجراءات وإذ يستند إلى الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي، وإذ يسعى إلى تحسين متانة محطات القوى النووية ومرافق دورة الوقود، وكذلك الفعالية البشرية والتنظيمية، وإذ يؤكد على الحاجة إلى ضمان الدعم التقني المتميّع بالكفاءة في كلّ مرحلة من مراحل دورة العمر التشغيلي لأيّ محطة قوى نووية لأغراض عمليات التشغيل الآمن والموثوق،

(ز) وإذ يذكّر بأنَّ إطلاق برامج جديدة للقوى النووية، فضلاً عن صون البرامج القائمة وتوسيعها، يتطلب إرساء بنية أساسية مناسبة وتنفيذها وتحسينها باستمرار من أجل ضمان الاستخدام الآمن والأمن والفعال والمستدام للقوى النووية، وتنفيذ أعلى معايير الأمان النووي، مع إيلاء الاعتبار لمعايير الوكالة وإرشاداتها وللمصوك الدولية ذات الصلة، فضلاً عن إظهار التزام قوي وطويل الأجل من جانب السلطات الوطنية بإرساء تلك البنية الأساسية وصونها،

(ح) وإذ يقرُّ بالاهتمام المتزايد لدى عدد من الدول الأعضاء بتصاميم المفاعلات من الجيل التالي،

(ط) وإذ يذكّر بأن التطورات في المفاعلات السريعة الابتكارية، ودورات الوقود المغلقة، ودورات الوقود البديل (مثل الثوريوم واليورانيوم المعاد تدويره والبلوتونيوم) قد يُنظر إليها باعتبارها خطوات نحو تطوير قوى نووية مستدامة وأمنة في المستقبل، وقادرة على أن تُطيل عمر موارد الوقود النووي، مثلما يمكن أن تكون حلاً فعالاً للتصرّف في النفايات المشعة والوقود المستهلك،

(ي) وإذ يقرُّ بأن إرساء بنية أساسية قوية للأمان والأمن وعدم الانتشار في الدول التي تفكّر في الأخذ بالمفاعلات النووية مسألة جوهرية لأيّ برنامج نووي، وإذ يشدّد على أنّ استخدام القوى النووية يجب أن يقتصر في جميع المراحل بالتزامات بتحقيق أعلى معايير الأمان والأمن طوال عمر محطات القوى وبالتنفيذ المتواصل لتلك المعايير، وبضمانات فعالة، بما يتسق مع التشريعات الوطنية لدى الدول الأعضاء والالتزامات الدولية الواقعة على كلّ منها، وإذ يرحّب بالمساعدة التي تقدمها الوكالة في هذه المجالات،

(ك) وإذ يشدّد على أهمية المدونات والمعايير الهندسية والصناعية الوطنية والدولية الملائمة والقابلة للتطبيق من أجل نشر التكنولوجيا النووية بطريقة مأمونة وفي الوقت المناسب وبتكلفة مجدية،

(ل) وإذ يسلم بأنه من المهمّ للدول الأعضاء التي تختار استخدام القوى النووية أن تُشرك الجمهور في حوار يستند إلى العلوم ويتسم بالشفافية؛ وإذ يقرُّ بأهمية إشراك الجهات المعنية على نحو نشط في وضع البرامج الجديدة للقوى النووية أو توسيع البرامج القائمة؛ وإذ يلاحظ ما تبذله الوكالة من جهود لتعزيز عملها في مجال إشراك الجهات المعنية والإعلام العام؛ وإذ يرحّب بنشر دليل الأمان بشأن تواصل وتشاور الهيئة الرقابية مع الأطراف المهمة،

(م) وإذ يذكّر بأهمية تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب وإدارة المعارف والترويج للمساواة بين الجنسين والتنوّع؛ وإذ يشجّع الوكالة على العمل مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن هذه المسائل؛ وإذ يشدّد على ما لدى الوكالة من خبرات فريدة وقدرة على مساعدة الدول الأعضاء في بناء قدراتها الوطنية لدعم الاستخدام المأمون والأمن والفعال في مجال القوى النووية وتطبيقها، وذلك، في جملة أمور، من خلال برنامجها للتعاون التقني،

(ن) وإذ يقرُّ بأهمية تعزيز الكفاءات الإدارية في المجال النووي وبالخاصة المستمرة إلى القيام بذلك، ولا سيما في البلدان النامية التي تستهلّ برامج للقوى النووية أو توسّع برامجها في ذلك المجال، وإذ يشيد بنجاح الوكالة في تيسير برامج الماجستير التي تُنفذ في الجامعات في مجال إدارة التكنولوجيا النووية من خلال إطار التعاون الذي تكفله الأكاديمية الدولية للإدارة النووية،

(س) وإذ يلاحظ أنّ الشواغل الكبيرة بشأن توفّر موارد الطاقة، والبيئة، وأمن الطاقة، وتغيّر المناخ وآثاره، والتي عبّرت عنها أهداف التنمية المستدامة كما اعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تُشير إلى أنّه يلزم معالجة طائفة واسعة من خيارات الطاقة بأسلوب شامل من أجل تعزيز إمكانية الحصول على الطاقة بطريقة تنافسية ومأمونة وأمنة وميسورة التكلفة، بغية دعم النمو الاقتصادي المستدام في جميع الدول الأعضاء،

(ع) وإذ يحيط علماً بأنّ القوى النووية لا ينتج عنها تلوث الهواء أو انبعاثات غازات الدفيئة خلال التشغيل العادي، مما يجعلها واحدة من التكنولوجيات المنخفضة الكربون المتاحة لتوليد الكهرباء،

(ف) وإذ يلاحظ إطلاق مبادرة "الابتكار النووي: مستقبل الطاقة النظيفة" في إطار المؤتمر الوزاري للطاقة النظيفة، والتي تقرُّ بقيمة إشراك الطاقة النووية في مناقشات أوسع نطاقاً ورفيعة المستوى عن الطاقة النظيفة والمناخ، إلى جانب العمل، في إطار هذه المبادرة، على استكشاف دور التكنولوجيات النووية الجديدة في زيادة مرونة وموثوقية الشبكة الكهربائية، وفي الوقت ذاته إيجاد فرص للاستفادة من الحرارة المستخدمة في المعالجة الصناعية والحرارة التي من المعتاد أن تتبدد في تحويل القوى بحيث تُستخدم في تطبيقات مثل تحلية المياه، والعمليات الصناعية والكيميائية، وتدفئة الأحياء السكنية،

(ص) وإذ يسلم بأنه يحق لكلِّ دولة أن تقرّر أولوياتها وأن تضع سياستها الوطنية في مجال الطاقة وفقاً لمتطلباتها الوطنية، مع إيلاء الاعتبار للالتزامات الدولية ذات الصلة، وأن تستخدم مجموعات متنوعة من مصادر الطاقة بغية تحقيق أمن الطاقة لديها، مع العمل أيضاً على التصدي لتغيُّر المناخ، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، من خلال اتِّخاذ إجراءات بموجب اتفاق باريس الذي اعتُمد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

(ق) وإذ يقرُّ بالتحديات التي تكتنف الحصول على تمويلات بمبالغ ضخمة لتشديد محطات القوى النووية كخيار عملي ومستدام في تلبية الاحتياجات من الطاقة، وإذ يضع في اعتباره مخططات التمويل المناسبة، التي قد لا تضم مستثمرين من القطاع العام فحسب وإنما من القطاع الخاص أيضاً حيثما يكون ذلك متاحاً،

(ر) وإذ يسلم بأهمية التشجيع على بذل مزيد من التعاون الدولي في مجال إجراء البحوث بشأن التكنولوجيات النووية المتقدِّمة ونظم الطاقة النووية البديلة غير الكهربائية وتطبيقاتها،

(ش) وإذ يسلم بالمزايا المحتملة للمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، وإذ يقرُّ بأن مثل هذه المفاعلات يمكن أن تكون مناسبة جداً للشبكات الكهربائية الصغيرة، بما في ذلك في الدول الأعضاء النامية، ويمكن أن تضطلع بدور كبير في نُظم تدفئة الأحياء السكنية وتحلية المياه وإنتاج الهيدروجين في المستقبل، وبإمكانيات استخدامها في نُظم الطاقة الابتكارية، وإذ يسلم الضوء على إنشاء الفريق العامل التقني المعني بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية،

(ت) وإذ يلاحظ الدور المهم الذي تؤديه الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء على إرساء المعارف النووية والحفاظ عليها وتعزيزها وفي تنفيذ برامج فعالة لإدارة المعارف على شتى المستويات، وإذ يؤكد الدور المهم الذي تؤديه برامج إدارة المعارف النووية في تعزيز القدرات المتعلقة بالتعليم والتدريب وإقامة الشبكات في المجال النووي،

(ث) وإذ يسلم بتزايد الطلب الإقليمي على الدورة الدراسية بشأن إدارة الطاقة النووية التي تعقدتها الوكالة وبالأثر الإيجابي لتلك الدورة الدراسية على تعزيز الوعي والفهم بين أوساط المهنيين والمديرين المقبلين في المجال النووي فيما يخصُّ القضايا والتحديات التي يواجهها القطاع النووي،

(خ) وإذ يسترعي الانتباه إلى الفائدة التي تُجنَى في الأجل الطويل من تنفيذ بناء القدرات على نحو فعال ومحدّد الهدف دعماً للخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ برامج جديدة للقوى النووية أو إلى توسيع برامج قائمة، ولا سيما في البلدان النامية،

(ذ) وإذ يحيط علماً بالوثيقة المعنونة "استعراض التكنولوجيا النووية لعام ٢٠١٧" (الوثيقة GC(62)/INF/2)، وكذلك بالتقرير المعنون "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها" (الوثيقة GOV/2018/29-GC(62)/4)، اللذين أعدتهما الأمانة،

١- يؤكد أهمية دور الوكالة في تسهيل تطوير واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، من خلال التعاون الدولي بين الدول الأعضاء المهمة، بما في ذلك التطبيق المحدد المتمثل في توليد القوى الكهربائية، وفي مساعدة هذه الدول في ذلك الصدد، وفي تعزيز التعاون الدولي، وفي نشر معلومات متوازنة توازن جيداً للجمهور عن الطاقة النووية؛

٢- ويشجّع الوكالة على مواصلة دعمها للدول الأعضاء المهمة ببناء قدراتها الوطنية فيما يخص تشغيل محطات القوى النووية والبنية الأساسية للقوى النووية عندما تستهلّ برامج جديدة للقوى النووية؛

٣- ويشجّع الدول الأعضاء على وضع البرامج والمبادرات بالتنسيق الوثيق مع الوكالة بهدف تحسين وتعزيز خبرات الدول الأعضاء؛

٤- ويشجّع الأمانة على دعم مشاريع التعاون التقني الإقليمية المعنية بالمبادرات في مجالات إدارة المعارف، بما في ذلك دعم تنفيذ بعثات ومبادرات تقييم وتخطيط القدرات التعليمية على المستوى الوطني، وبرامج تشجيع وتعزيز التعاون بين الجامعات في مجال البحوث النووية، وتطوير موارد التعلّم الإلكتروني ودعم منصات التعلّم الإلكتروني، وتوفير منح دراسية مرنة لدعم المهنيين العاملين في المجال النووي من البلدان النامية للالتحاق ببرامج ماجستير في مجال إدارة التكنولوجيا النووية معتمدة من الأكاديمية الدولية للإدارة النووية واستكمال تلك البرامج؛

٥- ويحثُّ الأمانة على دعم المشاركة في الدورات الدراسية الإقليمية بشأن إدارة الطاقة النووية التي تُعقد لفائدة الطلاب المؤهلين، لاسيما من هم من بلدان نامية وذلك من خلال التمويل الإقليمي للمنح الدراسية الخاصة بالتعاون التقني؛

٦- ويشيد بالوكالة على المساعدة وخدمات الاستعراض التي تقدّمها إلى الدول الأعضاء التي تستهلّ برامج قوى نووية أو توسّع مثل هذه البرامج، ويشجّع الدول الأعضاء على أن تستعين طواعية بهذه المساعدة وخدمات الاستعراض التي تقدّمها الوكالة عند تخطيط وتقييم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية-الاقتصادية لبرامج الطاقة وإرساء بنائها الأساسية الوطنية للقوى النووية وتحديد استراتيجياتها الطويلة الأجل فيما يخص الطاقة النووية المستدامة؛

٧- ويطلب إلى الأمانة أن تستهل برنامجاً لاستكشاف سُبل جديدة لتشجيع الشراكات والاستثمار والتعاون على الصعيد الدولي، على ألا يكرّر البرنامج جهود الوكالة الحالية أو تلك التي تبذلها محافل متعددة الأطراف أخرى ذات صلة، وعلى أن يشمل البلدان النامية ويركّز على الابتكار من خلال أنشطة البحث والتطوير الدولية المشتركة في مجال التكنولوجيات النووية المتقدّمة ونظم الطاقة النووية البديلة غير الكهربائية وتطبيقاتها، وهو ما سوف يقدّم إسهاماً كبيراً صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة مسؤولة ومأمونة وأمنة وسليمة من الناحية الاقتصادية وبما يكفل تعزيز مقاومة الانتشار؛

- ٨- ويطلب إلى الأمانة أن تقدم معلومات حديثة في أقرب فرصة عن الوثيقة التقنية بشأن التصدي للمفردات المشتبه فيها أو المزورة في الصناعة النووية ويشجع الدول الأعضاء على التفكير في الاستفادة من الوثيقة عند نشرها؛
- ٩- ويرحب بالجهود التي بذلتها الأمانة مؤخراً لإدخال آليات للدول الأعضاء للمشاركة في إعداد منشورات سلسلة الطاقة النووية وعزمها على تبادل المعلومات بشأن المسودات قيد الإعداد، ويدعو الأمانة إلى جعل هذه الآليات تقوم بوظائفها بشكل كامل، ويشجع كذلك الأمانة على النظر في الاستفادة من الأفرقة العاملة التقنية كلجان استعراضية بطريقة أكثر منهجية، وتقديم تقرير إلى الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة؛
- ١٠- ويشجع الأمانة على تحسين دقة توقيت المعلومات المتاحة أثناء عملية النشر، ومواصلة جهودها للتقليل من عدد الوثائق التي وضعت صيغتها النهائية دون أن تُنشر، والترويج للاستعراض المنهجي للمنشورات القديمة، على أن يُشار إلى استبدال المنشورات حسب الاقتضاء؛
- ١١- ويشجع الأمانة على إعادة تنظيم وثائق سلسلة الطاقة النووية حسب الموضوع والعمل بوضوح على تحديد أي المطبوعات هي الأحدث وأيها ألغيت، من أجل تعزيز إمكانية الوصول إلى هذه الوثائق وإمكانية تصفحها؛
- ١٢- ويطلب إلى الأمانة، في إطار استكمال الموقع الإلكتروني الجديد للوكالة، ضمان الحفاظ على المعلومات وإتاحتها بسهولة لجميع الأطراف المعنية، ومنهم واضعو السياسات والخبراء؛
- ١٣- ويحيط علماً بنجاح المؤتمر الوزاري الدولي الرابع بشأن القوى النووية في القرن الحادي والعشرين، الذي نظّمته الوكالة واستضافته الإمارات العربية المتحدة في أبو ظبي في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، فقد كانت إحدى الرسائل الرئيسية للحدث أنه سيكون للقوى النووية في العديد من البلدان دورٌ مهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ الغايات المنصوص عليها في اتفاق باريس، ويطلب إلى الأمانة الشروع في التحضير للمؤتمر الوزاري القادم من هذا النوع؛
- ١٤- ويلاحظ تحضير الأمانة للمؤتمر الدولي المعني بتغيّر المناخ ودور القوى النووية، المزمع عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، في فيينا؛
- ١٥- ويشجع الوكالة على مواصلة تنظيم حلقات عمل بناء القدرات للإدارة العليا لتعزيز فهمها، وتنفيذها لدور القيادة الذي تضطلع به، ومسؤوليتها عن نظم الإدارة بما يضمن أمان وأمن وفعالية واستدامة برامج القوى النووية؛
- ١٦- ويشجع الأمانة على مساعدة الدول الأعضاء باستمرار في تعزيز وعي وفهم الجمهور للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك عن طريق نشر تقارير عن إشراك الأطراف المعنية والإعلام العام، فضلاً عن تنظيم المؤتمرات والاجتماعات التقنية وحلقات العمل في هذا الصدد؛
- ١٧- ويسلم بأهمية مشاريع التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحليل وتخطيط الطاقة، وعلى إرساء البنية الأساسية اللازمة للأخذ بالقوى النووية واستخدامها على نحو مأمون وأمن وفعال؛ ويشجع الدول الأعضاء المهتمة على النظر في الكيفية التي يمكن من خلالها أن تزيد من إسهامها في هذا المجال عن طريق تعزيز ما تقدّمه الوكالة من مساعدة تقنية إلى البلدان النامية، ويلاحظ أهمية إشراك الجهات المعنية على نحو نشط في وضع البرامج الجديدة للقوى النووية أو توسيع البرامج القائمة؛

١٨- ويشجّع الأمانة على مواصلة تعزيز فهم الدول الأعضاء المهمة لمتطلبات تمويل تطوير البنية الأساسية للقوى النووية والنهج المحتملة لتمويل برامج القوى النووية، بما في ذلك التصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك في مشهد مالي دولي متغير، ويشجّع الدول الأعضاء المهمة على العمل مع المؤسسات المالية ذات الصلة من أجل معالجة المسائل المالية المتصلة بالأخذ بتصاميم أمان وتكنولوجيات معززة في مجال القوى النووية؛

١٩- ويشجّع الأمانة على تحليل العناصر التقنية والاقتصادية لتكلفة الاستدامة الاقتصادية لتشغيل القوى النووية، لا سيما في سياق تمديد العمر الافتراضي، من أجل تحديد قيمة القوى النووية في مزيج الطاقة مع إيلاء الاعتبار للظروف البيئية؛

٢٠- ويشجّع الأمانة على إعادة تشكيل المنشور السنوي المعنون "تقديرات الطاقة والكهرباء والقوى النووية للفترة حتى عام ٢٠٥٠"، العدد ١ من سلسلة البيانات المرجعية، لكي يبيّن بطريقة أفضل التطور المرجح لمحطات القوى النووية الجديدة في مختلف مناطق العالم أيًا كان السيناريو الذي يوضع في الاعتبار، ويدعو الدول الأعضاء الراغبة إلى دعم الأمانة بترويج هذا المنشور؛

٢١- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهمة، أنشطة الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض تطبيقات القوى النووية في الدول الأعضاء، بهدف تعزيز البنية الأساسية، بما يشمل الأمان والأمن، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة، بما في ذلك بناء القدرات عبر استخدام مفاعلات البحوث القائمة؛

٢٢- ويشدد على أهمية ضمان أعلى معايير الأمان والتأهب والتصدي للطوارئ وتحقيق الأمن وعدم الانتشار ووقاية البيئة، عند التخطيط للطاقة النووية ونشرها، بما في ذلك أنشطة القوى النووية وأنشطة دورة الوقود المتعلقة بها وذلك، على سبيل المثال، من خلال العمل على إقامة منصة خاصة بالمجتمع النووي الدولي من أجل تبادل المعلومات باستمرار عن أنشطة البحث والتطوير التي تعالج قضايا الأمان التي سلطت حادثة فوكوشيما داييتشي الضوء عليها، وكذلك تعزيز برامج البحث الطويلة الأجل للحصول على المعارف بشأن الحوادث العنيفة وأنشطة الإخراج من الخدمة ذات الصلة بها؛

٢٣- ويشجّع الأمانة على التعاون مع المنظمات الصناعية الوطنية والدولية لأغراض توحيد المقاييس، مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) واللجنة الدولية للتقنيات الكهربائية (IEC)، فيما يتعلق بوضعها للمدونات والمعايير الهندسية والصناعية الملائمة من أجل الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الدول الأعضاء؛

٢٤- ويرجّب بمواصلة مبادرة الاستخدامات السلمية وجميع المساهمات التي أعلنت عنها الدول الأعضاء أو المجموعات الإقليمية للدول، ويشجّع الدول الأعضاء أو مجموعات الدول التي هي في وضع يمكنها من المساهمة على أن تفعل ذلك؛

٢٥- ويطلب أن تُعطى أولوية لتنفيذ إجراءات الأمانة المنصوص عليها في هذا القرار، رهنًا بتوافر الموارد؛

٢٦- ويطلب إلى الأمانة أن تقدّم إلى مجلس المحافظين حسب الاقتضاء وإلى المؤتمر العام في دورته الثالثة والسنتين (٢٠١٩) تقريراً عن التطورات ذات الصلة بهذا القرار.

٢-١- دورة الوقود النووي والتصرف في النفايات

- (أ) إذ يلاحظ تزايد عدد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على المشورة بشأن استكشاف موارد اليورانيوم وبشأن التعدين والمعالجة من أجل الإنتاج المأمون والأمن والفعال لليورانيوم مع تقليص الأثر البيئي إلى أدنى حدّ، وإذ يُقرُّ بأهمية المساعدة التي تقدمها الوكالة في هذا الميدان،
- (ب) وإذ يلاحظ أهمية تحديد موارد اليورانيوم غير المكتشفة أو الثانوية، وإذ يبرز ضرورة دعم استصلاح مناجم اليورانيوم في إطار برنامج نووي مستدام،
- (ج) وإذ يذكّر بقيام الأمانة بتنظيم الندوة الدولية الرابعة عن مادة اليورانيوم الخام المستخدمة في دورة الوقود النووي: المسائل المتصلة بالاستكشاف والتعدين والإنتاج والعرض والطلب والاقتصاديات والبيئة (URAM2018)، التي عُقدت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨،
- (د) وإذ يذكّر بافتتاح مرفق الخزن الخاصّ بمصرف الوكالة لليورانيوم الضعيف الإثراء في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، في أوسكمان بكازاخستان، ويتوقع اتفاق عبور بين الوكالة والاتحاد الروسي، ويتوقع اتفاق عبور بين الوكالة والصين، دعماً لتنفيذ مصرف اليورانيوم الضعيف الإثراء،
- (هـ) وإذ يرحّب بالجهود التي تبذلها الأمانة من أجل ضمان الإنصاف في عملية اقتناء اليورانيوم الضعيف الإثراء من أجل مصرف اليورانيوم الضعيف الإثراء؛
- (و) وإذ يلاحظ أيضاً سير عمل الاحتياطي المضمون من اليورانيوم الضعيف الإثراء في أنغارسك بالاتحاد الروسي، والذي يشتمل على ١٢٠ طناً من اليورانيوم الضعيف الإثراء تحت إشراف الوكالة،
- (ز) وإذ يدرك توفر إمدادات الوقود الأمريكية المضمونة، وهي مصرف يضمُّ قرابة ٢٣٠ طناً من اليورانيوم الضعيف الإثراء، لمواجهة حالات تعطل الإمدادات في البلدان التي تعكف على تنفيذ برامج نووية مدنية سلمية،
- (ح) وإذ يقرُّ بالدور الذي ينبغي أن يؤديه التصرف بفعالية في الوقود المستهلك والنفايات المشعة من أجل تلافي فرض أعباء لا داعي لها على الأجيال المقبلة، وإذ يقرُّ بأنّه في حين ينبغي أن تتخلص كل دولة عضو من النفايات المشعة التي تنتجها، في حدود ما يتوافق مع أمان التصرف في تلك المواد، فإنّه يجوز في أحوال معينة دعم التصرف المأمون والفعال في الوقود المستهلك والنفايات المشعة عن طريق عقد اتفاقات فيما بين دول أعضاء بشأن استخدام المرافق الكائنة في إحداها لكي تستفيد منها جميعها،
- (ط) وإذ يشدّد على أهمية معايير الأمان الصادرة عن الوكالة فيما يتصل بالتصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك والفوائد المستمدة من التعاون الوطيد مع المنظمات الدولية، وإذ يشيد بالوثائق التقنية التي تنشرها إدارة الطاقة النووية بهدف دعم تنفيذها،
- (ي) وإذ يؤكد الحاجة إلى ضمان التصرف الفعّال في الوقود المستهلك، وهو ما قد يشمل بالنسبة لبعض الدول الأعضاء إعادة المعالجة وإعادة التدوير، وكذلك التصرف الفعّال في النفايات المشعة، بما في ذلك نقلها وإخراجها من الخدمة واستصلاحها بأسلوب مأمون وأمن ومستدام، وإذ يؤكد الدور المهم الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا في مواجهة هذه التحديات بصورة مستمرة، ولا سيما من خلال الابتكارات،

(ك) وإذ يُقرُّ بالجهود المتواصلة والتقدم الجيد الذي أحرز في موقع فوكوشيما داييتشي، وإذ يلاحظ في الوقت ذاته التحديات الهامة والمعقدة التي لا تزال تواجه الإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي والتصرف في النفايات المشعة،

(ل) وإذ يُقرُّ بأنَّ تزايد عدد المفاعلات المغلقة يزيد من الحاجة إلى وضع أساليب وتقنيات مناسبة للإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي والتصرف في الكميات الكبيرة من النفايات المشعة، بما في ذلك المياه الملوثة، الناتجة عن إخراج المرافق من الخدمة والممارسات الموروثة والحوادث الإشعاعية أو النووية، وتقاسم الدروس المستفادة في هذا الصدد،

(م) وإذ يسلم بالتقدم المحرز في مجال التخلص الجيولوجي العميق من الوقود النووي المستهلك والنفايات القوية الإشعاع معاً، وإذ يسلم كذلك بالأهمية الجوهرية لإشراك السلطات الوطنية، بما فيها الهيئات الرقابية، من أجل تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة،

(ن) وإذ يُقرُّ بالحاجة إلى أن تقيّم الدول الأعضاء وتدير الالتزامات المالية اللازمة لتخطيط وتنفيذ برامج التصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك، بما في ذلك التخلص منهما،

(س) وإذ يشيد بجهود الأمانة المتواصلة للإسهام في دعم التخلص المأمون والآمن والفعال من المصادر المختومة المهملّة داخل حفر السبر، بناء على خيارات مستمدة من الدول الأعضاء المهتمة، وإذ ينوّه بالتمويل الكندي الذي أتاح الاضطلاع بالمشاريع التجريبية للتخلص داخل حفر السبر والتي يجري تنفيذها في غانا والفلبين وماليزيا،

(ع) وإذ يرحّب بإدخال واكتمال أولى بعثات استعراض النظراء الخاصة بخدمة الاستعراض المتكاملة المتعلقة بالتصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك والإخراج من الخدمة والاستصلاح (بعثات "أرتميس")، ويشجّع الدول الأعضاء على الاستفادة بشكل أكبر من الخدمات التي تقدّمها الوكالة،

١- يقرُّ بأهمية تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء المهتمة بإنتاج اليورانيوم على استحداث وصون أنشطة مستدامة من خلال التكنولوجيا والبنية الأساسية الملائمة وإشراك الجهات المعنية وتنمية الموارد البشرية الماهرة، ويشجّع الوكالة على التعاون مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لنشر الطبعة السابعة والعشرين من 'الكتاب الأحمر' بشأن موارد اليورانيوم وإنتاجه والطلب عليه؛

٢- ويشجّع الوكالة على صوغ وثيقة إرشادية مع نهج متدرّج للبلدان التي تفكر أو تستهلّ برامج إنتاج اليورانيوم، استناداً إلى تحليل وترويج الدراية العملية والمعارف الابتكارية المتصلة بالجوانب البيئية من استكشاف اليورانيوم وتعدينه واستصلاح المواقع؛ ويشجّع الدول الأعضاء المهتمة على استخدام بعثات فريق تقييم مواقع إنتاج اليورانيوم التي تدعم الدول الأعضاء في هذا المجال؛

٣- ويرجّب بجهود الأمانة في الاضطلاع بأنشطة من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال نمذجة سلوك الوقود النووي الراهن والمتقدم في ظروف الحوادث والتنبؤ بذلك السلوك وتحسين فهمه، على سبيل المثال من خلال المشاريع البحثية المنسقة؛

- ٤- ويشجّع الأمانة على مساعدة الدول الأعضاء المهمة في تحليل التحديات التقنية التي قد تعوق التشغيل المستدام لمراقب دورة الوقود النووي، مثل قضايا إدارة التقادم؛
- ٥- ويشجّع الأمانة على تحليل التحديات التقنية المحتملة التي قد تؤثر في قابلية نقل الوقود المستهلك بعد الخزن الطويل؛
- ٦- ويرجّب بالجهود التي تبذلها الأمانة من أجل ضمان الإنصاف في عملية اقتناء اليورانيوم الضعيف الإثراء من أجل مصرف اليورانيوم الضعيف الإثراء؛
- ٧- ويشجّع على إجراء نقاش بين الدول الأعضاء المهمة حول وضع نُهج متعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي، بما في ذلك إمكانيات ارساء آليات لضمان إمدادات الوقود النووي من ناحية، ومن ناحية أخرى المخططات الممكنة للمرحلة الختامية من دورة الوقود، مع التسليم بأن أي نقاش حول هذه المسائل ينبغي أن يجري بطريقة غير تمييزية وشاملة لجميع المعنيين وشفافة، وأن يحترم حقوق كل من الدول الأعضاء في تطوير قدراتها الوطنية؛
- ٨- ويسلّط الضوء على تنظيم الأمانة للمؤتمر الدولي المعني بالتصرّف في الوقود المستهلك الناتج عن مفاعلات القوى النووية: التعلم من الماضي وتمكين المستقبل، المزمع عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٩؛
- ٩- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل وتعزّز جهودها المتعلقة بدورة الوقود وبالتصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، وأن تساعد الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول التي تستهلّ برامج للقوى النووية، على أن تضع وتنفّذ برامج تخلص ملائمة، وفق معايير الأمان والإرشادات الأمنية ذات الصلة؛
- ١٠- ويدعم الدول الأعضاء في اعتماد أفضل الممارسات في مجال التصرف في المخلفات/النفايات الناتجة عن المواد المشعة الموجودة في البيئة الطبيعية (بما في ذلك تحديد المخزون، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، والخزن، وخيارات التخلص) والاستصلاح المواقع الملوثة بمواد مشعة موجودة في الطبيعة؛
- ١١- ويشجّع الأمانة على تعزيز تبادل المعلومات من أجل تحسين تكامل النُهج المتبعة إزاء المرحلة الختامية من دورة الوقود، والتي تؤثر في عدم قابلية الوقود المستهلك للاسترجاع وفي نقله وخزنه وإعادة تدويره، وذلك على سبيل المثال من خلال تنسيق مشاريع البحوث، وكذلك توفير مزيد من المعلومات بشأن تصميم وتشبيد وتشغيل وإغلاق مرافق التخلص من النفايات المشعة، ومن ثمّ مساعدة الدول الأعضاء، بما فيها الدول التي تستهلّ برامج للقوى النووية، على وضع وتنفيذ برامج تخلص ملائمة، وفق معايير الأمان والإرشادات الأمنية ذات الصلة؛
- ١٢- ويشجّع الأمانة على مواصلة الاضطلاع بأنشطتها بشأن "حالة واتجاهات التصرف في النفايات المشعة" عن طريق نشر سلسلة من التقارير عن الأرصد العالمية من النفايات المشعة والوقود المستهلك وعن ترتيبات التخطيط المتقدّم للتصرّف فيها، بالتعاون مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية؛
- ١٣- ويطلب إلى الوكالة أن تُعدّ، من خلال القسم الجديد المنشأ بها والمعني بالإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي، وثائق إرشادية بشأن الإخراج من الخدمة وخطط عمل لدعم أنشطة الإخراج من الخدمة، وذلك عن طريق جملة أمور منها وضع إطار للتعاون الدولي من أجل التنفيذ بُغية تعزيز الاضطلاع بهذه الأنشطة على نحو مأمون وأمن وكفؤ ومستدام، وتيسير الاستعراض المنهجي لهذه الوثائق الإرشادية بالاستناد إلى أحدث التطورات، حسب الاقتضاء؛

١٤- ويشجّع الوكالة على مواصلة تعزيز أنشطتها في مجال الاستصلاح البيئي، بالتعاون الوثيق مع إدارة الأمان والأمن النوويين؛

١٥- ويشجّع الأمانة على مواصلة الترويج لمفهوم خدمة استعراض النظراء أرتيميس، مع شرح فوائد هذه الخدمة كوسيلة لتشجيع الدول الأعضاء على دعوة استعراضات النظراء المذكورة عند الاقتضاء، من خلال التعاون بين إدارة الطاقة النووية وإدارة الأمان والأمن النوويين؛

١٦- ويشجّع على مواصلة تعزيز معايير الأمان الصادرة عن الوكالة وكذلك التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية، وعلى سبيل المثال من خلال قاعدة بيانات التصرف في النفايات المتاحة على الشبكة، ومن خلال أداة الإبلاغ المشتركة الجديدة SWIFT (أداة معلومات الوقود المستهلك والنفايات المشعة)؛

١٧- ويشجّع الوكالة على زيادة تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها دعماً للتصرف الفعّال في المصادر المشعة المختومة المهملة، من خلال الدعم المقدم إلى العمليات الميدانية وبناء القدرات بهدف تحديد خصائص المصادر المشعة أو تفكيكها أو تعبئتها من أجل خزنها أو نقلها، من خلال استحداث مراكز تقنية مؤهلة للتصرف في المصادر المشعة المختومة المهملة، ومن خلال تعزيز الجهود التعاونية لمواصلة تعزيز المعلومات الداعمة عن التخّص داخل حفر السبر من المصادر المشعة المختومة المهملة، بغية تعزيز أمان وأمن المصادر المشعة المختومة المهملة في الأمد البعيد؛

٣-١- مفاعلات البحوث

(أ) إذ يذكّر بتحويل المفاعل المصدري النيوتروني المصغّر في غانا من استخدام وقود اليورانيوم الشديد الإثراء إلى استخدام وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء وبإزالة وقود اليورانيوم الشديد الإثراء من غانا ونقله إلى الصين، وهو عملٌ أنجزته الصين والولايات المتحدة الأمريكية والوكالة والبلد المضيف غانا، في عام ٢٠١٧،

(ب) وإذ يقرُّ بالدور الذي يمكن أن تؤديه مفاعلات البحوث، إذا جرى تشغيلها بطريقة مأمونة وآمنة وموثوقة واستُخدمت استخداماً جيداً، في برامج العلوم والتكنولوجيا النووية الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك دعم البحث والتطوير في مجالات العلوم النيوترونية، واختبارات الوقود والمواد، والتعليم، والتدريب،

(ج) وإذ يشيد بالأمانة على الدعم المتواصل الذي تقدّمه لتنفيذ وترويج مخطط المراكز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث وإذ يسلم بإنشاء شبكة تعاونية خاصة بمراكز الامتياز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث،

١- يشجّع الأمانة على مواصلة توطيد التعاون وإقامة الشبكات على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما يكفل توسيع نطاق الوصول إلى مفاعلات البحوث، مثل أوساط المستخدمين الدوليين؛

٢- ويشجّع الأمانة على أن تُطلع الدول الأعضاء التي تفكّر في تطوير أو تركيب أول مفاعل بحوث لديها على المسائل المتصلة بتلك المفاعلات من حيث الاستخدام، والفعالية من حيث التكلفة، وحماية البيئة، والأمان والأمن، والمسؤولية النووية، ومقاومة الانتشار، والتصرف في النفايات، وأن تساعد متّخذي القرارات، بناء على الطلب، على المضي قدماً في مشاريع المفاعلات الجديدة بطريقة منهجية استناداً إلى الاعتبارات والمعالم المحددة التي وضعتها الوكالة لمشاريع مفاعلات البحوث، وعلى أساس خطط استراتيجية متينة وقائمة على الاستخدام؛

- ٣- ويحثُّ الأمانة على مواصلة تقديم إرشادات بشأن جميع جوانب دورة عمر تشغيل مفاعلات البحوث، بما في ذلك وضع برامج إدارة التقادم في مفاعلات البحوث الجديدة والأقدم على السواء، بغية ضمان مواصلة إدخال تحسينات على الأمان والموثوقية والتشغيل المستدام الطويل الأجل، واستدامة إمدادات الوقود واستكشاف خيارات التعامل بفعالية وكفاءة مع التصرف في الوقود المستهلك والتصرف في النفايات وبناء قدرات المستهلكين المطلعين في الدول الأعضاء التي تُخرج مفاعلات البحوث من الخدمة؛
- ٤- ويقرُّ بإجراء بعثة في إطار خدمة تقييمات تشغيل وصيانة مفاعلات البحوث في أوزبكستان، ويشجّع الدول الأعضاء على مواصلة استخدام هذه الخدمة التي تقدمها الوكالة؛
- ٥- ويسلمُ مع التقدير بمشاركة الأمانة في الترويج لمخطط مراكز الوكالة الدولية القائمة على مفاعلات البحوث، ويناشد الدول الأعضاء الراغبة التقدم بطلب لتسميتها على هذا النحو، ويشجّع المرافق الحاصلة بالفعل على تلك التسمية والمرافق المتوقع أن تكون فريدة في ذلك المجال على التعاون من خلال شبكة مراكز الامتياز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث أو من خلال غيرها من الشبكات الدولية وبرامج البحوث بشأن الأنشطة التي تهتم بها الدول الأعضاء في الوكالة؛
- ٦- ويشجّع الأمانة على مواصلة تعزيز جهودها الرامية إلى دعم بناء القدرات استناداً إلى مفاعلات البحوث، بما في ذلك مشروع مختبر المفاعلات على شبكة الإنترنت التابع للوكالة.
- ٧- ويُرْحَب ببدء تحويل قلب مفاعل البحوث النيوتروني المصعّر في جمهورية نيجيريا من استخدام وقود اليورانيوم الشديد الإثراء إلى وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء، وبإزالة وقود اليورانيوم الشديد الإثراء من نيجيريا ونقله إلى الصين، وهو عمل تعمل على إنجازه الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والوكالة، والبلد المضيف نيجيريا، بمساعدة تقنية، ومالية و/أو عينية من المملكة المتحدة والنرويج والصين ويناشد الأمانة مواصلة دعم البرامج الدولية التي تعمل على تقليص الاستخدامات المدنية لوقود اليورانيوم الشديد الإثراء والعالي الكثافة في مفاعلات البحوث، حيثما يكون التقليص مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية؛
- ٨- ويطلب إلى الأمانة أن تقدّم إلى مجلس المحافظين حسب الاقتضاء وإلى المؤتمر العام في دورته الثالثة والسنتين (٢٠١٩) تقريراً عن التطوّرات ذات الصلة بهذا القرار.

-٢-

التواصل وتعاون الوكالة مع الوكالات الأخرى

إن المؤتمر العام،

- (أ) إذ يرحّب بمساهمات الأمانة في المناقشات الدولية التي تتناول تغيّر المناخ العالمي، كمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (مؤتمر الأطراف)، وإذ يحيط علماً بمشاركة الوكالة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ،
- (ب) وإذ يشيد بالنهج الاستباقي الذي اتخذته الأمانة لتحديد مجالات الأنشطة ذات الصلة من بين أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥،

- ١- يطلب إلى الأمانة أن تواصل التعاون مع المبادرات الدولية، مثل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، واستكشاف إمكانية التعاون مع مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، مع التشديد على أهمية الاتصالات الشفافة الجارية حول مخاطر ومزايا القوى النووية في البلدان المشغلة والبلدان المستجدة،
- ٢- ويشجّع الجهود التي تبذلها الأمانة في توفير معلومات شاملة عن إمكانيات الطاقة النووية كمصدر للطاقة ذي انبعاثات منخفضة من الكربون وعن المساهمة المحتملة للطاقة النووية في التخفيف من تغير المناخ، قبل انعقاد مؤتمر الأطراف ٢٤، المقرر عقده في كاتوفيس ببولندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ويشجّع الأمانة على العمل مباشرة مع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، ومواصلة توسيع أنشطتها في هذه المجالات، بما يشمل اتفاق باريس؛
- ٣- ويشجّع الوكالة على التفكير في أن يكون هناك تمثيل رفيع المستوى في مؤتمر الأطراف-٢٤ وفي المنتديات الدولية الكبرى الأخرى التي قد تجري فيها مناقشات حول تغير المناخ والدور المحتمل للقوى النووي؛ وعلى مواصلة جهودها الرامية إلى تحديد الكيفية التي يمكن بها للطاقة النووية أن تساعد الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ٤- ويشجّع على تعزيز التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء من خلال تبادل المعلومات عن الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة فيما يتعلق ببرامج القوى النووية، عن طريق منظمات دولية من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والرابطة العالمية للمشغلين النوويين؛
- ٥- ويحيط علماً بتعاون الأمانة مع الإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية في مجالات البنية الأساسية النووية، والمرحلة الختامية من دورة الوقود النووي، وسلاسل التنفيذ المستدامة.

-٣-

تشغيل محطات القوى النووية

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يشيد على الدور الجوهري الذي تؤديه الوكالة بصفتها محفلاً دولياً لتبادل المعلومات والخبرات بشأن تشغيل محطات القوى النووية والتحسين المستمر لهذا التبادل فيما بين الدول الأعضاء المهمة، عن طريق جملة أمور منها المحفل التعاوني لمنظمات المشغلين النوويين الذي يُعقد أثناء الدورات العادية للمؤتمر العام، وإذ يُقرُّ في الوقت ذاته بدور المنظمات الدولية مثل وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشبكات المشغلين المتعددة الجنسيات مثل الرابطة العالمية للمشغلين النوويين، وبالحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون بين الوكالة وهذه المنظمات،

(ب) وإذ يلاحظ الأهمية المتزايدة للتشغيل الطويل الأجل لمفاعلات القوى النووية القائمة، وإذ يُبرز الحاجة إلى تقاسم الدروس المستفادة من عمليات التشغيل الطويل الأجل، بما يشمل جوانب الأمان، لفائدة البرامج الجديدة التي يمكن أن تستخدم في إطارها محطات القوى النووية قادرة على العمل لمدة تزيد على ٦٠ عاماً،

(ج) وإذ يُقرُّ بالمؤتمر الدولي الرابع بشأن إدارة أعمار تشغيل محطات القوى النووية الذي عُقد في فرنسا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧،

(د) وإذ يشدّد على أهمية الموارد البشرية الوافية لضمان أمور من بينها التشغيل المأمون والأمن والرقابة الفعالة لبرامج القوى النووية، وإذ يلاحظ الحاجة المتزايدة، على مستوى العالم، لموظفين مؤهلين لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالطاقة النووية أثناء التشييد والإدخال في الخدمة والتشغيل، بما في ذلك التشغيل الطويل الأجل، وتحسينات الأداء، والتصرف الفعال في النفايات المشعة والوقود المستهلك من خلال التركيز على الارتقاء بالبرامج التدريبية الخاصة بالمنظمات المشغلة إلى المستوى الأمثل،

(هـ) وإذ يُقرُّ بإنشاء الفريق العامل التقني المعني بعمليات تشغيل محطات القوى النووية (TWG-NPPOPS)،

١- يطلب إلى الأمانة أن تروج للتعاون بين الدول الأعضاء المهتمة من أجل تعزيز التميز في تشغيل محطات القوى النووية، وأن تقيّم آليات تعاون فعالة من قبيل الأفرقة العاملة التقنية من أجل التشغيل المأمون والأمن والكفاءة والمستدام لمحطات القوى النووية، وأيضا من أجل تطبيق نظم إدارية في الصناعة النووية لتبادل المعلومات عن الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة في مجال التشغيل المأمون والفعال لمحطات القوى النووية؛

٢- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل دعمها للدول الأعضاء المهتمة، لاسيما من خلال تعزيز معارف تلك الدول وخبراتها وقدراتها في إدارة التقادم وإدارة أعمار تشغيل المحطات،

٣- ويشجع الأمانة على تعميم أفضل الممارسات والخبرات عن طريق نشر الوثائق التقنية بشأن التعلّم والتطوير، والقيادة، وثقافة الأمان، والثقافة التنظيمية، وإشراك الجهات المعنية، واتخاذ القرارات والإدارة، بالنسبة إلى كامل دورة حياة المرافق والأنشطة، بما في ذلك الحاجة إلى الاحتفاظ بهيكل تنظيمي ملائم حين تكون محطات القوى النووية في حالة إغلاق دائم أو حالة انتقال إلى الإخراج من الخدمة؛

٤- ويُسلِّم بالاهتمام المتزايد بتطبيق نظم الأجهزة والتحكم المتقدمة، ويشجع الوكالة على تقديم المزيد من الدعم للدول الأعضاء المهتمة؛ عن طريق تقاسم أفضل الممارسات والاستراتيجيات المستخدمة في تبرير نظم الأجهزة والتحكم التجارية والصناعية الخاصة بتطبيقات محطات القوى النووية وجوانب الأجهزة والتحكم في هندسة العوامل البشرية، والمستخدمه كذلك لمناقشة التحديات والقضايا التي يتعيّن حلّها في هذا المجال؛

٥- ويُقرُّ بالحاجة إلى زيادة تعزيز الدعم للواجهات البيئية القائمة بين الشبكات ومحطات القوى النووية، وموثوقية الشبكات، واستخدام مياه التبريد، ويوصي بأن تتعاون الأمانة بشأن هذه المسائل مع الدول الأعضاء التي لديها محطات قوى نووية عاملة؛

٦- ويشجع الأمانة على القيام، من خلال الوثائق التقنية المنشورة ضمن سلسلة الطاقة النووية، بتحديد وترويج أفضل الممارسات والدروس المستفادة، فيما يتعلق بمسائل الاقتناء وسلاسل الإمدادات، بما يشمل عمليات تقديم العطاءات وتقييم العقود، وكذلك دعم تقاسم الخبرات المتصلة بأنشطة مراقبة الجودة ورصد الجودة فيما يتعلق بعمليات التشييد وتصنيع المكونات والتعديلات في المجال النووي، فيما يتصل بقضايا الصلاحية للخدمة والاعتماد المستقل للتدريب النووي؛

٧- ويشجع المنظمات المالكة/المشغلة في المجال النووي في الدول الأعضاء على تقاسم خبراتها ومعارفها فيما يتعلّق بالأساليب والاستراتيجيات الخاصة بتنفيذ الإجراءات المتخذة بعد حادث فوكوشيما داخل محطات القوى النووية؛

٨- ويطلب إلى الأمانة دعم الدول الأعضاء الضالعة في مجال القوى النووية، وهو مجال يتطلّب قوى عاملة مطلعة، ويرجّب بانعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بتنمية الموارد البشرية لأغراض برامج القوى النووية: التصديّ للتحديات لضمان تمتّع القوى العاملة النووية بالقدرات اللازمة في المستقبل، الذي عُقد في غيونغجو بجمهورية كوريا، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨.

-٤-

أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية

إنّ المؤتمر العام،

- (أ) إذ يذكّر بقراراته السابقة بشأن أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية،
- (ب) وإذ يعي الحاجة إلى التنمية المستدامة وما يمكن أن تساهم به القوى النووية في تلبية الاحتياجات المتنامية من الطاقة في القرن الواحد والعشرين وفي التخفيف من حدة تغير المناخ،
- (ج) وإذ يسلّط الضوء على الحاجة إلى انتقال فعال وكفؤ من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التكنولوجيا المثبتة،
- (د) وإذ يلاحظ التقدم المحرز في عدد من الدول الأعضاء بشأن تطوير تكنولوجيات نظم الطاقة النووية الابتكارية والإمكانات التقنيّة والاقتصادية العالية التي يتيحها التعاون الدولي في مجال تطوير تلك التكنولوجيات،
- (هـ) وإذ يلاحظ التنامي المتزايد في عضوية مشروع الوكالة الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية (مشروع إنبرو)، الذي أُطلق في عام ٢٠٠٠، حيث وصل عدد أعضائه إلى ٤٢ دولة من الدول الأعضاء في الوكالة فضلاً عن المفوضية الأوروبية،
- (و) وإذ يلاحظ أن الوكالة تعزز التعاون فيما بين الدول الأعضاء المهتمة بشأن تكنولوجيات ونهج ابتكارية مختارة في مجال القوى النووية من خلال مشاريع إنبرو التعاونية، والأفرقة العاملة التقنيّة التي تعمل على تيسير الابتكارات أو الخيارات المتصلة بالمفاعلات المتقدمة وبدورة الوقود النووي، والمشاريع البحثية المنسقة، وإذ يسلم بأن تنسيق الأنشطة المتصلة بمشروع إنبرو يتحقق من خلال برنامج الوكالة وميزانيتها وخطة البرنامج الفرعي لمشروع إنبرو،
- (ز) وإذ يلاحظ أن خطة البرنامج الفرعي لمشروع إنبرو تحدّد أنشطة في مجالات السيناريوهات العالمية والإقليمية للطاقة النووية وابتكارات في مجال التكنولوجيا النووية والترتيبات المؤسسية، بما في ذلك مشاريع تعاونية رئيسية معيّنة من قبيل خرائط الطريق للانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة

عالمياً، ومشروع التقييم المقارن لخيارات نظم الطاقة النووية (CENESO)، والمشروع المتعلق بالنهج التعاونية حيال المرحلة الختامية من دورة الوقود النووي: الدوافع والعوائق القانونية والمؤسسية والمالية وغير ذلك من المشاريع التعاونية بشأن مسائل تثير الاهتمام وذات صلة بالمفاعلات النووية الابتكارية وبمفاهيم وتصاميم دورات الوقود،

(ح) وإذ يلاحظ أن نطاق مشروع إنبرو يشمل أنشطة لدعم الدول الأعضاء المهتمة بشأن وضع استراتيجيات وطنية طويلة المدى لطاقة نووية مستدامة وما يتصل بها من إجراءات اتخاذ القرارات بشأن نشر نظم الطاقة النووية، بما يشمل تقييمات نظم الطاقة النووية باستخدام منهجية إنبرو، ومحفل إنبرو للحوار، والتدريب الإقليمي على نمذجة نظم الطاقة النووية، بما في ذلك السيناريوهات التعاونية، وخدمة إنبرو الجديدة الخاصة بتحليل السيناريوهات ودعم اتخاذ القرارات لأغراض تطوير نظم الطاقة المعززة الاستدامة،

(ط) وإذ يلاحظ مع التقدير أنه استُكمل في إطار مشروع إنبرو المشروع التعاوني بشأن المؤثرات الرئيسية لنظم الطاقة النووية الابتكارية، والحصول على الموافقة على محتوى التقرير الختامي الذي ستعده الأمانة،

(ي) وإذ يلاحظ أن أمانة مشروع إنبرو صاغت التقرير النهائي للمشروع التعاوني بشأن خرائط الطريق للانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة عالمياً،

(ك) وإذ يلاحظ أنه قد تم نشر وثيقة تقنية للوكالة بشأن الخبرات المكتسبة في مجال نمذجة نظم الطاقة النووية باستخدام نموذج بدائل الاستراتيجيات الخاصة بإمدادات الطاقة وأثارها البيئية العامة: دراسات حالات قُطرية، وأن قسم مشروع إنبرو يستخدم هذه الوثيقة بمثابة وثيقة مرجعية في إطار الأنشطة التعليمية والتدريبية،

(ل) وإذ يلاحظ أنه في سياق البرنامج التعاوني الجاري المعني بخرائط الطريق للانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة عالمياً، وضع مشروع إنبرو نموذجاً يشمل عدداً من العناصر الهيكلية يربط بينها منطوق مشترك ويسمح بتحديد خصائص الحالة الراهنة من خلال تقييم نظم الطاقة النووية والتخطيط، والخطط الرامية إلى تطويره بالنظر إلى الأجل الطويل والمتوسط والقصير، عبر الإشارة إلى الفرص التي تتيح توفير الوقت والجهود والموارد بغية تحسين خصائص التقييم الوطني لنظم الطاقة النووية عن طريق التعاون الدولي،

(م) وإذ يلاحظ التقدم المحرز في أنشطة ومبادرات أخرى وطنية وثنائية ودولية، ومساهماتها في أعمال البحث والتطوير المشتركة بشأن النهج الابتكارية إزاء نشر نظم الطاقة النووية وتشغيلها،

(ن) وإذ يقرّ بأن عدداً من الدول الأعضاء يخطط لعمليات ترخيص وتشييد وتشغيل نماذج أولية من النظم النيوترونية السريعة الابتكارية والمفاعلات المرتفعة الحرارة، والمفاعلات التجريبية الحرارية النووية وغيرها من المفاعلات الابتكارية والنظم المتكاملة الابتكارية أو عمليات إيضاح هذه النماذج عملياً خلال العقود القادمة، وإذ يشجّع الأمانة على تعزيز هذه العملية من خلال إقامة محافل دولية لتبادل المعلومات، وبالتالي دعم الدول الأعضاء المهتمة لتطوير تكنولوجيا ابتكارية يُراعى فيها تعزيز الأمان ومقاومة الانتشار والأداء الاقتصادي،

(س) وإذ يلاحظ تزايد الاهتمام بالتطورات التكنولوجية في مجال المفاعلات المتقدّمة العاملة بوقود الملح المصهور والمبرّدة به،

(ع) وإذ يلاحظ مع التقدير تقرير المدير العام بشأن أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية، الوارد في الوثيقة GOV/2018/29-GC(62)/4،

١- يُشيد بالمدير العام وبالأمانة لما قاما به من أعمال استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة، ولا سيما النتائج التي تحققت حتى الآن في إطار مشروع إنبرو؛

٢- ويؤكد على الدور المهم الذي يمكن للوكالة أن تؤديه في مساعدة الدول الأعضاء المهتمة بوضع استراتيجيات وطنية طويلة الأجل للطاقة النووية، واتخاذ قرارات بشأن نشر نظم مستدامة طويلة الأجل للطاقة النووية ومن خلال إجراء تقييمات لنظم الطاقة النووية، على أساس منهجية إنبرو، وتحليلات سيناريوهات الطاقة النووية، وعمليات التقييم المقارن للخيارات المتاحة فيما يتعلّق بنظم الطاقة النووية وسيناريوهات الانتقال استناداً إلى التّهج والأدوات التي وُضعت في إطار مشروع إنبرو؛

٣- ويشجّع الأمانة على النظر في مزيد من الفرص لتطوير وتنسيق ودمج الخدمات التي تقدمها إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك التخطيط الواسع النطاق للطاقة والتخطيط الطويل الأجل للطاقة النووية، والتحليل الاقتصادي والتقييمات التقنية-الاقتصادية، وتقييمات نظم الطاقة النووية، وعمليات التقييم المقارن للخيارات المتاحة فيما يتعلّق بنظم الطاقة النووية وسيناريوهات الانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة، باستخدام جملة أمور منها، الإطار التحليلي الذي وضعه قسم مشروع إنبرو؛

٤- ويشجّع الأمانة على التفكير في مواصلة عقد المؤتمرات الإلكترونية للدول الأعضاء المهتمة، استناداً إلى نظم الاتصال عن بعد وحلقات العمل التدريبية الوطنية والإقليمية، ليتسنى لها دعم تطبيق الإطار التحليلي لنمذجة وتقييم الإطار التحليلي المعني بتحليل وتقييم سيناريوهات الانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة الخاص بالمشروع التعاوني التابع لمشروع إنبرو: الإطار التحليلي الخاص بتحليل وتقييم سيناريوهات الانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة، وهو نهج يستند إلى التقييم المقارن بين خيارات نظم الطاقة النووية بالاستناد إلى مؤشرات أساسية وأساليب التحليل المتعدد المعايير للقرارات؛

٥- ويشجّع الدول الأعضاء المهتمة والأمانة على تطبيق نموذج خرائط الطريق للانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة عالمياً في دراسات الحالات الوطنية بشأن الخيارات التي تتيح تحقيق الانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة عالمياً، بما فيها دراسات الحالة التي تستند إلى التعاون بين البلدان الحائزة للتكنولوجيا والبلدان المستخدمة للتكنولوجيا؛ ويشجّع الأمانة على مواصلة الترويج لتطبيق النموذج الذي وُضع في إطار المشروع التعاوني المعني بخرائط الطريق للانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة عالمياً بغية القيام بتخطيط وطني للطاقة طويل الأجل على الصعيدين الوطني والإقليمي (للمضي قدماً نحو تعزيز استدامة نظم الطاقة النووية)؛

٦- ويطلب إلى الأمانة تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء المهتمة بتطوير نظم طاقة نووية ابتكارية ومستدامة عالمياً، ودعم العمل على إرساء آليات تعاون فعّالة لتبادل المعلومات بشأن الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة؛

- ٧- ويطلب إلى الأمانة الترويج للاستمرار في تطبيق أساليب التحليل المتعدد المعايير للقرارات الخاص بالتقييم المقارن بين الخيارات المرجحة لنظم الطاقة النووية من طرف أعضاء مشروع إنبرو لدعم عملية تحليل القرارات وتحديد أولويات البرامج الوطنية للطاقة النووية؛
- ٨- ويشجّع الأمانة على النظر في دراسة تُهَجَّعَ تعاونية حيال المرحلة الختامية من دورة الوقود النووي مع التركيز على الدوافع ذات الصلة وكذلك على العوائق المؤسسية والاقتصادية والقانونية بما يكفل التعاون الفعال فيما بين البلدان تجاه الاستخدام المستدام للطاقة النووية في المدى البعيد؛
- ٩- ويدعو الدول الأعضاء والأمانة، إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه الابتكارات التكنولوجية والمؤسسية في تحسين البنية الأساسية للقوى النووية، وتعزيز الأمان والأمن وعدم الانتشار في المجال النووي، وإلى تبادل المعلومات، بما في ذلك تبادلها من خلال محفل إنبرو للحوار؛
- ١٠- ويدعو جميع الدول الأعضاء المهتمة إلى الانضمام، تحت رعاية الوكالة، إلى أنشطة مشروع إنبرو بشأن دراسة قضايا نظم الطاقة النووية الابتكارية والابتكارات المؤسسية والابتكارات في مجال البنى الأساسية، ولا سيما عن طريق مواصلة الدراسات التقييمية لنظم الطاقة هذه ولدورها في السيناريوهات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل زيادة استخدام الطاقة النووية، وأيضاً عن طريق تحديد المواضيع المشتركة ذات الاهتمام المتعلقة بمشاريع تعاونية محتملة؛
- ١١- ويشجّع الأمانة على مواصلة جهودها المتصلة بالتعليم/التدريب عن بعد فيما يخص تطوير وتقييم تكنولوجيا نووية ابتكارية للطلاب وموظفي الجامعات ومراكز البحوث، وعلى مواصلة تطوير أدوات داعمة لهذا النشاط الذي يدعم تقديم الخدمات بصورة فعالة للدول الأعضاء؛
- ١٢- ويشجّع الأمانة والدول الأعضاء المهتمة على استكمال تنقيح منهجية إنبرو، مع مراعاة نتائج تقييمات نظم الطاقة النووية التي تجري في الدول الأعضاء، والدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي، مع ملاحظة المعلومات الحديثة التي أُدرجت في أدلة مشروع إنبرو التي تتناول البنى الأساسية والاقتصاديات واستنفاد الموارد وعوامل الإجهاد البيئي؛
- ١٣- ويقر بالجهود الجارية التي تبذلها الأمانة والدول الأعضاء المهتمة لإجراء دراسات حالة شاملة عن نشر المفاعلات النمطية الصغيرة التي تعمل بوقود مصنَّع باعتبار ذلك استمراراً للدراسة الأولية التي تم نشرها عن محطات القوى النووية المحمولة؛
- ١٤- ويحيط علماً بأنه ثمة مشاريع جارية لتشييد ونشر محطات قوى نووية محمولة ومفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم أو نمطية ويطلب إلى الأمانة أن تعقد جلسة إعلامية شاملة عن جميع أعمالها المتعلقة بمحطات القوى النووية المحمولة في الربع الأخير من عام ٢٠١٨؛

١٥- ويوصي بأن تواصل الأمانة استكشاف فرص التآزر بين أنشطة الوكالة (بما فيها أنشطة مشروع إنبرو) والأنشطة التي تُنفَّذ في إطار مبادرات دولية أخرى في مجالات تتصل بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والأمان، ومقاومة الانتشار وغيرها من المسائل المتصلة بالأمن، ويدعم، على وجه الخصوص، التعاون فيما بين مشروع إنبرو والأفرقة العاملة التقنية المختصة والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات والإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية والمبادرة الصناعية النووية المستدامة الأوروبية، والمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي فيما يتصل بنظم الطاقة النووية الابتكارية والمتقدمة؛

١٦- ويدعو الدول الأعضاء المهتمة التي لم تنضم بعدُ إلى مشروع إنبرو إلى التفكير في الانضمام إليه والمساهمة في أنشطة التكنولوجيا النووية الابتكارية، وذلك عن طريق توفير المعلومات العلمية والتقنية أو الدعم المالي أو توفير الخبراء التقنيين وغيرهم من الخبراء ذوي الصلة وعن طريق المساهمة في مشاريع تعاونية مشتركة بشأن نظم الطاقة النووية الابتكارية؛

١٧- ويشجع الأمانة على أن تستمر، من خلال توحيد الموارد المتاحة وما تقدّمه الدول الأعضاء المهتمة من مساعدة، في توفير التدريب المنتظم وعقد حلقات عمل بشأن التكنولوجيات النووية الابتكارية وما تنطوي عليه من أسس العلوم والتكنولوجيا من أجل تبادل المعارف والخبرات في مجال نظم الطاقة النووية الابتكارية المستدامة عالمياً؛

١٨- ويلاحظ الدور الذي تضطلع به مفاعلات البحوث في دعم تطوير نظم الطاقة النووية الابتكارية ويدعو الدول الأعضاء المهتمة إلى تقاسم سبل الوصول إلى مفاعلات بحوث ومرافق فريدة يجري حالياً تشغيلها وتشبيدها، من أجل تطوير التكنولوجيات النووية الابتكارية؛

١٩- ويدعو الأمانة والدول الأعضاء التي يمكّنها وضعها من ذلك إلى دراسة تكنولوجيات المفاعلات ودورات الوقود الجديدة التي تنطوي على تحسين استخدام الموارد الطبيعية وتعزيز مقاومة الانتشار، بما في ذلك التكنولوجيات اللازمة من أجل إعادة تدوير الوقود المستهلك واستخدامه في مفاعلات متقدّمة في ظل ضوابط ملائمة والتخلّص الطويل الأجل من مواد النفايات المتبقية، مع مراعاة جملة أمور منها العوامل الاقتصادية والمتعلقة بالأمان والأمن؛

٢٠- ويوصي الأمانة بأن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة، البحث عن أنشطة في مجالات التكنولوجيات النووية الابتكارية، من قبيل دورات الوقود البديل (مثل الثوريوم واليورانيوم المعاد تدويره والبلوتونيوم) ونظم الطاقة النووية من الجيل الرابع بما في ذلك النظم النيوترونية السريعة، والمفاعلات النووية الفائقة الحرجية المبرّدة بالماء والمرتفعة الحرارة والمبردة بالغاز، والعاملة بوقود الملح المصهور، بهدف تعزيز البنى الأساسية والأمان والأمن، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة وبناء القدرات عن طريق استغلال المرافق التجريبية ومفاعلات اختبار المواد القائمة والمخططة، وبهدف تعزيز الجهود الرامية إلى استحداث إطار رقابي وافٍ بالمراد ومتوائم بما يتيح تيسير العمل على ترخيص وتشبيد وتشغيل تلك المفاعلات الابتكارية؛

٢١- ويرحب بالأموال الخارجة عن الميزانية المقدمة للأمانة لكي تضطلع بأنشطتها لتطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية، ويشجع الدول الأعضاء التي يتيح لها وضعها ذلك على أن تفكّر في الكيفية التي يمكن أن تواصل بها الإسهام في عمل الأمانة في هذا المجال؛

٢٢- ويطلب إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام، في دورته الثالثة والستين (٢٠١٩)، في إطار بند ملاتم في جدول الأعمال.

-٥-

نُهج لدعم إرساء البنى الأساسية للقوى النووية

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يُقرُّ بأنَّ إرساء بنية أساسية ملائمة وتنفيذها وصيانتها دعماً لنجاح الأخذ بالقوى النووية واستخدامها استخداماً آمناً وكفوياً وفعالاً هو قضية بالغة الأهمية، ولاسيما للبلدان التي تفكّر في الأخذ بالقوى النووية وتخطط لذلك، وكذلك للبلدان التي تعمل على التوسّع في برنامج القوى النووية الخاص بها،

(ب) وإذ يذكّر بقراراته السابقة بشأن نُهج دعم إرساء البنى الأساسية للقوى النووية،

(ج) وإذ يشدّد على أنّ المسؤولية الرئيسية عن الأمان والأمن النوويين تقع على عاتق الدول ووكالاتها الرقابية والجهات المرخص لها والمنظمات المشغّلة بغية تحقيق حماية الجمهور والبيئة، وعلى أنّ وجود بنية أساسية راسخة أمر لازم للوفاء بهذه المسؤولية،

(د) وإذ يشيد بما تبذله الأمانة من جهود لتوفير الدعم في مجالات تنمية الموارد البشرية، وهو أمر ما زال يكتسي أولوية عالية بالنسبة إلى الدول الأعضاء التي تفكّر في الأخذ بالقوى النووية وتخطط لذلك من خلال تقييمات الاحتياجات المتصلة بالبنى الأساسية، مع مراعاة ما يتصل بذلك من اعتبارات اقتصادية واجتماعية واعتبارات تتعلق بالسياسات، من أجل دعم استخدام القوى النووية استخداماً آمناً وأمناً وكفوياً، وإذ يلاحظ ما تضطلع به الوكالة في هذا المجال من أنشطة متزايدة، وفقاً لطلبات الدول الأعضاء،

(هـ) وإذ يلاحظ ما تبذله الأمانة من جهود لتوفير الدعم في مجال إشراك الجهات المعنية، وهو أمر لا زال يكتسي أهمية قصوى بالنسبة إلى الدول الأعضاء التي تفكّر في الأخذ بالقوى النووية وتخطط لذلك،

(و) وإذ يقرُّ بالقيمة المستمرة للبعثات التي توفدها الوكالة في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، والتي توفّر تقييمات الخبراء والنظراء، في مساعدة الدول الأعضاء التي تطلب تلك البعثات على تحديد حالة إرساء بُناها الأساسية النووية واحتياجاتها، وإذ يرحب بما تبذله الأمانة من جهود لتعميم الدروس المستفادة من تلك البعثات،

(ز) وإذ يلاحظ البعثات وبعثات المتابعة المضطلع بها في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، والتي بلغ عددها ٢٦ بعثة منذ عام ٢٠٠٩ أوفدت بناءً على طلب ١٦ دولة عضواً، وإذ يلاحظ كذلك أنّ البلدان الإضافية التي تفكّر في استهلال برامج جديدة للقوى النووية أو في التوسّع في برامجها القائمة تفكّر في طلب استضافة بعثات في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية،

(ح) وإذ يقرُّ بالأنشطة التي تضطلع بها الأمانة، بمساهمات من جميع الإدارات ذات الصلة، لاستكمال وضع منهجية التقييم الخاصة بالمرحلة ٣ من الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية (قبل الإدخال في الخدمة)، مع الدول الأعضاء المستهلة أو المتوسّعة التي توشك على الإدخال في الخدمة؛

(ط) وإذ يلاحظ نشر التقارير في إطار سلسلة الطاقة النووية وتنظيم طائفة واسعة من المؤتمرات والاجتماعات التقنية وحلقات العمل بشأن مواضيع تتعلق بإرساء البنى الأساسية،

(ي) وإذ يقرُّ بفعالية تنمية القدرات القيادية باستخدام منصات مثل الدورة الدراسية بشأن إدارة الطاقة النووية وغيرها من الدورات التدريبية بشأن الإدارة والقيادة وبشأن إدارة التشييد، وبرامج التوجيه المنقّدة برعاية الوكالة،

(ك) وإذ يلاحظ أهمية تنسيق الأنشطة المضطلع بها داخل الوكالة بشأن إرساء البنية الأساسية النووية، من خلال فريق دعم القوى النووية، وفريق التنسيق المعني بالبنية الأساسية، والأفرقة الأساسية المعنية التي أنشئت لدعم كلّ دولة عضو محدّدة تفكّر في الأخذ بالقوى النووية أو في التوسّع في برنامجها القائم للقوى النووية أو تخطط لذلك،

(ل) وإذ يلاحظ العدد المتزايد من مشاريع التعاون التقني، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تخطط لاستهلال برامج جديدة لتوليد القوى النووية أو التوسّع في برامجها القائمة فيما يتعلق بإجراء دراسات الطاقة لغرض تقييم خيارات الطاقة في المستقبل، ولا سيما في نطاق المساهمات المحدّدة وطنياً لتلك الدول، مع إيلاء الاعتبار لأعلى معايير الأمان والتخطيط للأخذ بأطر مناسبة للأمن النووي،

(م) وإذ يلاحظ ما تبذله الوكالة من جهود في وضع نهج ابتكارية للبنى الأساسية لأغراض نظم الطاقة النووية التي سيؤخذ بها في المستقبل،

(ن) وإذ يشيد بالفريق العامل التقني المعني بالبنية الأساسية للقوى النووية الذي يقدّم للوكالة إرشادات بشأن النهج والاستراتيجيات والسياسات وإجراءات التنفيذ المتّبعة من أجل إنشاء البرامج الوطنية للقوى النووية،

(س) وإذ يرحّب بما تبذله الأمانة من جهود لإعداد سلسلة من الوحدات الدراسية لأغراض التعلّم الإلكتروني، استناداً إلى مسائل البنية الأساسية المحدّدة في نهج المعالم المرئية البارزة الخاص بالوكالة والبالغ عددها ١٩ مسألة، والتي نُشرت ١٧ وحدة دراسية منها بالفعل على الإنترنت، دعماً لبناء القدرات في كلّ من البلدان التي تستهل برامج نووية جديدة والبلدان التي تتوسّع في برامجها النووية القائمة،

(ع) وإذ يقرُّ بأهمية تشجيع التخطيط الفعال للقوى العاملة اللازمة لتشغيل برامج القوى النووية والتوسّع فيها، في جميع أنحاء العالم، وبالحاجة المتزايدة إلى العاملين المدربين،

(ف) وإذ يحيط علماً بالمبادرات الدولية الأخرى التي تركز على دعم إرساء البنى الأساسية،

(ص) وإذ يقرُّ بتزايد اهتمام الدول الأعضاء بالتدريب الذي توفّره الوكالة بشأن منهجية تقييم تكنولوجيات المفاعلات لغرض نشرها في الأمد القريب في البلدان المستهلة أو المتوسّعة ضمن إطار نهج المعالم

المرحلية البارزة، وإذ يلاحظ العدد المتزايد من الطلبات الواردة من الدول الأعضاء المستهتة للحصول على دورات تدريبية وحلقات عمل بشأن منهجية الوكالة لتقييم تكنولوجيات المفاعلات لغرض نشرها في الأمد القريب،

١- يشيد بالمدير العام والأمانة لجهودهما المبذولة في تنفيذ القسم باء-٥ من القرار GC(61)/RES/11 على النحو المفاد به في الوثيقة GC(62)/4؛

٢- ويشجع قسم إرساء البنية الأساسية النووية على مواصلة الأنشطة التي يضطلع بها لإدماج أشكال المساعدة المقدمة من الوكالة إلى الدول الأعضاء التي تستهلُّ برامج جديدة للقوى النووية أو تتوسَّع في برامجها القائمة؛

٣- ويشجع الأمانة على تيسير مشاركة دولية واسعة في جميع الاجتماعات التقنية وحلقات العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات التي تتناول إرساء البنية الأساسية النووية والتي تُعقد بدعم عيني من الدول الأعضاء؛

٤- ويؤكد ضرورة أن تضمن الدول الأعضاء وضع أطر تشريعية ورقابية ملائمة على النحو اللازم للأخذ بالقوى النووية بطريقة مأمونة؛

٥- ويشجع الدول الأعضاء التي تستهلُّ برامج للقوى النووية على أن تجري تقييماً ذاتياً استناداً إلى العدد NG-T-3.2 من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة (الصيغة المنقحة Rev.1) بغية الوقوف على الثغرات في بنيتها الأساسية النووية الوطنية، وأن تدعو بعثة في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية وبعثات استعراض النظراء ذات الصلة، بما في ذلك بعثات استعراض أمان تصاميم المواقع، قبل إدخال أول محطة قوى نووية في الخدمة، وأن تتيح للعلن تقارير بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية الموفدة إليها لتعزيز الشفافية وتقاسم أفضل الممارسات؛

٦- ويطلب إلى الأمانة أن توجِّد تطبيق نهج المعالم المرحلية البارزة (العدد NG-G-3.1 من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة (الصيغة المنقحة Rev.1)، ٢٠١٥) على كامل نطاق الوكالة باعتباره الوثيقة الرئيسية التي يتعيَّن أن تستخدمها الدول الأعضاء في إعداد برامج القوى النووية الجديدة ووضع خطط العمل المتكاملة المناظرة،

٧- ويدعو الدول الأعضاء إلى الاستفادة من بعثات المتابعة التي تُوفد في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية لتقييم التقدُّم المحرز في هذا الشأن وتحديد مدى النجاح في تنفيذ التوصيات والاقتراحات؛

٨- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل استخلاص الدروس من البعثات الموفدة في إطار خدمة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، وأن تعرِّز فعالية الأنشطة المُضطلع بها في إطار هذه الخدمة؛

٩- ويحثُّ الدول الأعضاء على وضع خطط العمل والمواظبة على تحديثها من أجل تنفيذ التوصيات والاقتراحات التي تقدِّمها بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية ويشجع الدول الأعضاء على المشاركة في وضع وتحديث خطط العمل المتكاملة الخاصة بكل منها؛

١٠- ويرجِّب بالبعثة التجريبية التي اضطلعت بها الوكالة في إطار المرحلة ٣ من الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية بناءً على طلب الإمارات العربية المتحدة، ويشجع سائر الدول الأعضاء المستهتة أو المتوسِّعة التي هي في المرحلة ٣ على طلب بعثة في إطار المرحلة ٣ من الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية في الوقت المناسب؛

- ١١- ويشجّع الأمانة على أن تكون مستعدة لتنفيذ بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، لإتاحة الفرصة لتحقيق أعلى مستوى من تبادل المعلومات خلال البعثات وتوسيع فريق الخبراء المعنيين، ولاسيما في البلدان التي تكون فيها إحدى هذه اللغات لغة عمل، وفي الوقت ذاته ضمان ألا تمثل الاستعانة بهؤلاء الخبراء تضارباً في المصالح أو تنطوي على مزايا تجارية؛
- ١٢- ويشجّع الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة لتعزيز التعاون بين البلدان المستهّلة والبلدان التي لديها برامج راسخة للقوى النووية؛
- ١٣- ويشجّع الدول الأعضاء على استخدام إطار الكفاءات ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تحديث القائمة البليوغرافية عن البنية الأساسية النووية، باعتبارها أداة مفيدة لمساعدة الدول الأعضاء على تخطيط التعاون التقني وغيره من أنشطة المساعدة؛
- ١٤- ويشجّع الأمانة على مواصلة تعزيز التدريب المتعلق بإيجاد جهات مالكة/مشغّلة مطلعة في المستقبل؛
- ١٥- ويدعو جميع الدول الأعضاء التي تفكّر في الأخذ بالقوى النووية أو تخطط للأخذ بها أو التوسّع فيها إلى أن تقدّم، حسب الاقتضاء، المعلومات و/أو الموارد اللازمة لتمكين الوكالة من تطبيق كامل نطاق الأدوات التي وضعتها دعماً لإرساء البنى الأساسية النووية؛
- ١٦- ويشجّع الأمانة أن تيسّر، حسب الاقتضاء، 'التنسيق المرن' بين الدول الأعضاء من أجل زيادة كفاءة تنفيذ المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة إلى البلدان التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية أو تخطط للأخذ بها أو التوسّع فيها، شريطة تجنّب جميع أشكال تضارب المصالح والابتعاد عن المجالات الحساسة من الناحية التجارية؛
- ١٧- ويرجّب بالأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء، فردياً وجماعياً، للتعاون على أساس طوعي في مجال إرساء البنى الأساسية النووية، ويشجّع على زيادة هذا التعاون؛
- ١٨- ويرجّب بالأموال الخارجة عن الميزانية المقدّمة للأنشطة التي تضطلع بها الأمانة بهدف دعم الدول الأعضاء في إرساء البنى الأساسية، ويشجّع الدول الأعضاء التي هي في وضع يتيح لها أن تنظر في كيفية تعزيز إسهامها في العمل الذي تضطلع به الأمانة في هذا المجال على أن تفعل ذلك؛
- ١٩- ويشجّع الأمانة على تحديث منهجية تقييم تكنولوجيات المفاعلات بغية تضمينها الدروس المستفادة في السنوات الخمس التي طُبقت خلالها في البلدان المستهّلة، وعلى توسيع نطاق المنهجية بحيث تكون مفيدة في سياق تكنولوجيا المفاعلات المتقدّمة، بما في ذلك المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو النمطية، والتطبيقات غير الكهربائية؛
- ٢٠- ويشجّع الأمانة على العمل مع الدول الأعضاء التي تقدّم الدعم المالي للدورات التدريبية التي تتناول إرساء البنى الأساسية من أجل تبسيط هذه الدورات وتقليل التداخل والازدواجية فيما بينها؛
- ٢١- ويطلب إلى المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين، وإلى المؤتمر العام في دورته الثالثة والستين (٢٠١٩)، في إطار بند ملانم في جدول الأعمال.

جيم- إدارة المعارف النووية

إنَّ المؤتمر العام،

- (أ) إذ يذكّر بقراراته السابقة بشأن إدارة المعارف النووية،
- (ب) وإذ يلاحظ أهمية إرساء إجراءات وتقوية هذه الإجراءات في مجال الحوكمة للنهوض بإدارة المعارف داخل المنظمات، وأهمية وجود نظم قيد العمل من أجل قياس نجاح برامج إدارة المعارف،
- (ج) وإذ يؤكد على تزايد أهمية دور الوكالة في توفير المعلومات والممارسات الجيدة في مجال الاستخدام الآمن والكفاء للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك المعلومات والمعارف التي تُقدّم إلى عامة الجمهور،
- (د) وإذ يقرُّ بأنَّ الحفاظ على المعارف النووية وتعزيزها وضمان توافر الموارد البشرية المؤهّلة المتجددة هي مسائل حيوية لاستمرار استخدام جميع التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية على نحو مأمون واقتصادي وأمن،
- (هـ) وإذ يقرُّ بأنَّ إدارة المعارف النووية تنطوي في آن معاً على التعليم والتدريب من أجل التخطيط لتعاقب الموظفين، فضلاً عن الحفاظ على المعارف القائمة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية أو نمو هذه المعارف،
- (و) وإذ يدرك قيمة التنوع والشمول في تعزيز الابتكار وزيادة الأداء في مجال الصناعة النووية، ويدرك في هذا الصدد ضرورة تشجيع المزيد من النساء على الانضمام إلى المجال النووي،
- (ز) وإذ يلاحظ الدور المهم الذي تؤديه الوكالة بشأن مساعدة الدول الأعضاء على إرساء المعارف النووية والحفاظ عليها وتعزيزها وبشأن تنفيذ برامج فعّالة لإدارة المعارف على المستوى الوطني ومستوى المنظمات،
- (ح) وإذ يدرك أهمية إدارة المعارف في جميع مجالات أنشطة وبرامج الأمانة، والطابع الشامل المتعدّد التخصصات والمشارك بين الإدارات الذي يتّسم به العديد من المسائل والمبادرات المتصلة بإدارة المعارف،
- (ط) وإذ يسلم بأهمية وجود معارف نووية مناسبة تتيح فهم مبادئ الأمان وتطبيقها في مجالات تصميم المرافق النووية وتشبيدها وترخيصها وتشغيلها وتمديد أعمارها وإغلاقها وإخراجها من الخدمة،
- (ي) وإذ يدرك الشواغل المستمرة بشأن مخاطر فقدان المعارف فيما يتعلق بتشغيل المرافق،
- (ك) وإذ يدرك فوائد استخدام نُهج إدارة المعارف النووية لدعم التشغيل الطويل الأجل والمأمون والأمن للمرافق النووية، والتخلُّص من النفايات المشعّة، ومشاريع الإخراج من الخدمة، ومشاريع الاستصلاح البيئي، والحاجة إلى تحسين سبل التعلّم من الحوادث والأحداث،

(ل) وإذ يلاحظ ازدياد اهتمام الدول الأعضاء بتطوير واستخدام نماذج المعلومات العصرية عن المحطات والمبادئ التوجيهية الخاصة بها لدعم إدارة المعارف النووية، بما يشمل المعارف المتصلة بالتصميم طوال كامل دورة عمر المرافق والمشاريع،

(م) وإذ يسلم بفائدة التعاون من أجل إعداد واعتماد نُهج تخطيط استراتيجي متكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز برامج التعليم النووي الجامعي وجعلها مستدامة،

(ن) وإذ يقرُّ بفوائد التعاون بين الوكالة والجامعات ودوائر الصناعة والمختبرات الوطنية والمؤسسات الحكومية، وبالذور الذي تؤديه شبكات تنمية الموارد البشرية والمعارف على الصعيد الدولي والوطني في تيسير هذا التعاون،

(س) وإذ يقرُّ بالدور المفيد الذي يؤديه التنسيق والتعاون الدوليان في تيسير أوجه تبادل المعلومات والخبرات، وفي تنفيذ إجراءات للمساعدة على معالجة المشاكل المشتركة، وكذلك في الاستفادة من الفرص المتصلة بالتعليم والتدريب وبالحفاظ على المعارف النووية وتعزيزها،

(ع) وإذ يلاحظ مبادرة الحدود الخضراء لدى الوكالة، التي تروج لأن تتعاون الجامعات في مجال البحث والتطوير وتشجع على ذلك التعاون مع المختبرات الوطنية ومفاعلات البحوث ودوائر الصناعة، وكذلك المراكز التابعة للوكالة لاحتضان المعارف في مجال اعتماد العلوم والتكنولوجيا وتوفير الموارد ونقل المعارف، والتي تنشر أفضل الممارسات بشأن إنشاء وتطوير مراكز جامعية تحتضن التكنولوجيا وتروج للاستثمار في البحث والتطوير في المجال النووي،

(ف) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إرساء المشروع المشترك للتعليم والمهارات والتكنولوجيا في المجال النووي، من أجل النهوض بالجيل القادم من الممارسين في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، وإنشاء الشبكات وتبادل المعلومات بين القوى العاملة في المستقبل سعياً إلى تحقيق أهداف ملموسة في مجال البحوث، وتحقيق القيمة المتوخاة من تعاون الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في هذا الصدد،

(ص) وإذ يلاحظ نجاح الدورتين الدراسيتين بشأن إدارة الطاقة النووية وإدارة المعارف النووية، اللتين تُعقدان سنوياً في المركز الدولي للفيزياء النظرية في تريستي، والتعاون المستمر الذي يحظى بتقدير كبير بين الوكالة والمركز المذكور،

(ق) وإذ يلاحظ كذلك النتائج المستدامة للدورات الدراسية الإقليمية بشأن إدارة الطاقة النووية التي عقدت في الإمارات العربية المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٧، وفي اليابان في تموز/يوليه ٢٠١٧، وفي الاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وفي أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وفي جنوب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ويرجّب باهتمام الدول الأعضاء المتواصل باستضافة هذه الدورات الدراسية الإقليمية بشأن إدارة الطاقة النووية،

١- يشيد بالمدير العام والأمانة على ما يبذلانه من جهود هامة فيما بين الإدارات في معالجة مسائل الحفاظ على المعارف النووية وتعزيزها استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة؛

٢- ويشيد بالأمانة على ما تقدّمه من دعم إلى الدول الأعضاء في تطبيق منهجية وتوجيهات شاملة لإدارة المعارف النووية، بما في ذلك من خلال إجراء زيارات وتنظيم حلقات دراسية للمساعدة في إدارة المعارف النووية في الدول الأعضاء؛

٣- ويشيد كذلك بالأمانة على تعزيزها إدارة المعارف النووية باعتبارها عنصراً حيوياً في أي نظام إداري متكامل؛

٤- ويشجّع المدير العام والأمانة على مواصلة تعزيز جهودهما الحالية والمستقبلية في هذا المجال، على نحو كلي مشترك بين الإدارات، في ظل التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وإشراكها في تلك الجهود، وعلى المضي في رفع مستوى الوعي بالجهود المبذولة في إدارة المعارف النووية، وعلى وجه الخصوص:

١' ويطلب إلى الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في جهودها الرامية إلى ضمان استدامة التعليم والتدريب النووي في جميع مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك تنظيمها رقائياً، من خلال جملة أمور منها الاستفادة من أنشطة الشبكات الإقليمية في آسيا (الشبكة الآسيوية للتعليم في مجال التكنولوجيا النووية) وأمريكا اللاتينية (شبكة أمريكا اللاتينية للتعليم في مجال التكنولوجيا النووية) وأفريقيا (شبكة أفريقيا للتعليم في مجال العلم والتكنولوجيا)، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (الشبكة الإقليمية للتعليم والتدريب في مجال التكنولوجيا النووية)؛

٢' ويلاحظ بشكل خاص احتياجات البلدان النامية أو تلك التي تفكر في استهلال برنامج للقوى النووية أو تطلق مثل هذا البرنامج، وفي هذا الصدد، يشجّع الدول الأعضاء القادرة على القيام بذلك على المشاركة في الربط الشبكي ودعمه، ويشدد على أهمية برنامج التعاون التقني في هذا السياق؛

٣' ويطلب إلى الأمانة أن تمضي قُدماً، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في تطوير ونشر الإرشادات والمنهجيات الخاصة بتخطيط وتصميم وتنفيذ وتقييم برامج القوى النووية، بما في ذلك برامج الحفاظ على المعارف النووية؛

٤' ويطلب إلى الأمانة أن تواصل إتاحة البرامج التدريبية بشأن إدارة الطاقة النووية وإدارة المعارف النووية إلى الدول الأعضاء في المركز الدولي للفيزياء النظرية، وعلى أساس إقليمي؛

٥' ويطلب إلى الأمانة أن تستعرض الطائفة الواسعة من برامج التعليم والتدريب التي وضعتها إدارة الطاقة النووية وغيرها من الإدارات التابعة للأمانة، حسب الاقتضاء، بغية وضع توليفة من الفعاليات تتسم بأقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة وتتميّز بالاستدامة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والتقليل إلى الحد الأدنى من الازدواجية غير الضرورية بين عروض الوكالة؛

٦' ويطلب إلى الأمانة أن تمضي قُدماً في تطوير واستخدام مواد التعلّم الإلكتروني، والمحتويات والتكنولوجيات ذات الصلة لجعل التعليم النووي والمعارف النووية متاحة على نطاق أوسع بأسلوب عصري وفعالية وكفاءة، بما في ذلك زيادة تطوير منصات الوكالة للتعلّم الإلكتروني لأغراض التعليم والتدريب في المجال النووي (CLP4NET) والربط الشبكي لشبكات تعزيز الاتصال والتدريب (CONNECT) واستخدام هذه المنصات بفعالية باعتبارها مستودعات للتعلّم الإلكتروني؛

٧' ويشجّع الأمانة على الترويج لاستخدام أحدث تكنولوجيات إدارة المعارف، بما في ذلك التكنولوجيات المتعلقة بتطبيق نماذج المعلومات العصرية عن المحطات والمبادئ التوجيهية الخاصة بها لدعم إدارة المعارف النووية، بما يشمل المعارف المتصلة بالتصميم طوال كامل دورة عمر المرافق والمشاريع، ولدعم الدول الأعضاء المهتمة في مواصلة تطوير هذه التكنولوجيات؛

٥- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل جمع البيانات والمعلومات والموارد المعرفية في المجال النووي وإتاحتها للدول الأعضاء بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك الشبكة الدولية للمعلومات النووية (شبكة إينيس) الخاصة بالوكالة وغيرها من قواعد البيانات القيّمة، وكذلك مكتبة الوكالة والشبكة الدولية للمكتبات النووية؛

٦- ويناشد الأمانة مواصلة التركيز، على وجه الخصوص، على الأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء المهتمة على تقدير احتياجاتها من الموارد البشرية وتحديد سبل تلبية تلك الاحتياجات، وذلك من خلال جملة أمور من بينها التشجيع على إعداد أدوات جديدة وإتاحة فرص جديدة لاكتساب الخبرة العملية من خلال المنح الدراسية؛

٧- ويدعو الأمانة إلى أن تمضي قُدماً، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في تطوير ونشر الإرشادات والمنهجيات الخاصة بتخطيط وتصميم وتنفيذ وتقييم برامج وممارسات إدارة المعارف النووية؛

٨- ويسلّم بالإنجازات التي حققتها المؤتمر الدولي الثالث المعني بإدارة المعارف النووية: تحديات وتُهج، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، في الترويج لتبادل الخبرات والحلول بين البلدان المشغلة والبلدان المستجدة، ويتطلّع إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع لإدارة المعارف النووية في عام ٢٠٢٠، ويطلب إلى الأمانة مواصلة استحداث الأدوات والخدمات في مجال تنمية الموارد البشرية مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات؛

٩- ويطلب إلى الأمانة أن تعزز المساواة بين الجنسين والتنوع في سياق أنشطة إدارة المعارف النووية ويشجع الدول الأعضاء على إنشاء قوى عاملة شاملة للجميع في دوائر صناعتها النووية، بما في ذلك ضمان المساواة في الحصول على التعليم والتدريب في مجال إدارة المعارف النووية؛

١٠- ويشجّع الأمانة على مواصلة تيسير إقامة شبكات فعالة لتنمية الموارد البشرية وإدارة المعارف (HRKM) في البلدان النامية، وحيثما اقتضى الأمر ذلك، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وبدعم من الشبكات من هذا القبيل القائمة في البلدان المتقدمة؛

١١- ويطلب إلى المدير العام أن يأخذ مستوى الاهتمام العالي المتواصل الذي توليه الدول الأعضاء لمجمل المسائل المرتبطة بإدارة المعارف النووية بعين الاعتبار عند إعداد برنامج الوكالة وتنفيذه؛

١٢- ويطلب إلى المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدم المحرّز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام، في دورته الرابعة والستين (٢٠٢٠)، في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.